المحور السادس :تجارب إقليمية ودولية (العمليات الاستثمارية التنموية في الفنون بمؤسسات التعليم العالي)

تطوير كلية التربية الفنية جامعة حلوان في إطار مشروع تطوير التعليم العالي وصندوق تمويل مشروع تطوير التعليم العالي

إعداد

دكتور / أمجد مصطفي أحمد

كلية الزهراء للبنات – قسم التصميم لجرافيكي

مقدمة :

أولاً : الإدارة بالجودة الشاملة :

(ادارة الجودة الشاملة - TQM) مدخل لقيادة وتنظيم الشركة , بحيث تأخذ بالحسبان كل المشاركين (الموظفين/ العملاء الداخليين ، الادارة/ القيادة الوسطى ، و الادارة/ القيادة العليا , اضافة الى الزبائن/ العملاء الخارجيين - و المتعاقدين الثانويين) .

فادارة الجودة الشاملة ليست مشروعاً او هدفاً , و انما هي عملية دينامية لها نقطة بداية وليس لها نقطة نهاية ، لأنه اذا كانت عملية (TQM) ناجحة فستصبح قصة بلا نهاية.

و تعرف الجمعية الامريكية الجودة بأنها : " مجموع الخصائص والصفات للمنتج او الخدمة التي تؤثر في قابليتها على ارضاء الاحتياجات المحددة او الضمنية " .

ان لب (جوهر) TQM هو (الزبون- المجهز)، وهذا اللب يجب ان يكون محاطاً بـ الالتزام بالجودة والاتصالات لضمان رسالة الجودة , وادراك الحاجة لتغير ثقافة المنظمة لخلق الجودة الشاملة.

تلك هي اسس بناء (TQM) , وهي مدعومة من قبل رأس الادارة (الافراد و العمليات و الانظمة) في المنظمة ؛ و بمجموع تلك العناصر يمكن الوصول الى منظومة الجودة الشاملة (1) .

و ليس الايزو إلا : " احدى المنظمات العالمية في مجال ضبط الجودة , و الاهتمام بالزبون , من خلال سعي الوحدات الانتاجية الى تطبيق نظام افضل , للايفاء برغبات الزبائن و السوق , و اثبات قدرة هذه الشركات على تحقيق الجودة المطلوبة , و تطبيق المقتضيات القانونية الخاصة بنظم النوعية و البيئة و السلامة الصحية و المهنية اضافة الى تخفيض نسب الكلف و تقليل معدلات الهدر بالمواد , و تحقيق اقتصاديات المنشاة بتخفيف كلف الجودة " (2) .

المنشآت الصغيرة هي مجال بناء رؤى الجودة الشاملة (Total Quality) , و ذلك بهدف بناء قدرة تنافسية في عصر تنافسي , لا يسمح بدخوله إلاّ لمنشآت الأعمال القادرة على أداء عملياتها المضمونة الأرباح (3) .

وفي ظل المنافسة العالمية واتساع اقتصاديات السوق , و بروز ظاهرة الاحتكار , فُرِضَ على هذه المنشآت أن تواجه تحديات المنافسة الاحتكارية و التحولات في طلبات الزبائن و المستهلكين .

لقد تطور مفهوم منشآت الأعمال الصغيرة مع تطور الأعمال و ثقافة هذه المنشآت ؛ إذ كانت هذه المنشآت تقوم ابتداءً على توجه مالك المنشأة الصغيرة على الاهتمام بالسلعة و إنتاجها في سياق المفاهيم الشخصية لرب العمل (المالك) ، ثم تحول الاهتمام نحو العمليات (Processes) و التأكيد على الرقابة المحكمة على العمليات وفق طموحات المالك ، وأعقبها مرحلة الاهتمام بالتخطيط (Planning Driven) و التركيز على المحيط الخاص بالأعمال و بالذات المحيط الخارجي و مكوناته البيئية و العمل على التكيف و إجراء التغيرات المناسبة على السلعة والعمليات و تلبية احتياجات الزبون (4) .

إن الخصائص الأخيرة التي ميزّت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة , هي خصائص الجودة و التي تعني تلبية الأعمال الصغيرة لحاجات الزبون , لتحقق الرضا التام لديه حول السلعة أو الخدمة المقدمة له .

لقد تطور هذا المفهوم في سياق منشآت الأعمال الصغيرة , ليصبح أوسع من الجودة , و استحداث الجودة الشاملة ، التي تعني حركة منشأة الأعمال برمتها و مفاصلها نحو مسايرة الحركة التي تشهدها الجودة و الاقتصاد معاً .

وترتب على هذا المفهوم تطبيق إدارة الجودة الشاملة (TQM) , لتضمن هذه المنشآت الحصول على منافع مزدوجة (Double Benefits), ليس فقط تلبية احتياجات الزبون المتجددة والمستمرة في التطور ، و إنما تحقيق منافع جوهرية في العوائد و الربحية كمحصلة للأداء الاقتصادي .

و أصبح الأداء الاقتصادي لمنشآت الأعمال الصغيرة محصلة , لإدارة الجودة الشاملة للزبون و العاملين و المنتظم , و الذي انطلقت منه معطيات (ISO9000) ، وإدارة الجودة الشاملة (5) .

- ثانياً : تطوير منظومة التعليم العالى بمصر وفق معايير الجودة الشاملة :

تتحدد الخلفية الأقتصادية و القانونية لوضع التعليم العالي بمجمله , بناء على :

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 49 لسنة 1972 بشأن تنظيم الجامعات – مادة (1) : " تكفل الدولة استقلال الجامعات ، بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي و حاجات المجتمع " .

- المؤتمر القومي للتعليم العالي – فبراير 2000 , لتحديد مهام الجامعات , و من وثائق المؤتمر , ورد ما يلي :

1- تنمية الموارد البشرية المصرية بتكوينها علميا وتقنياً وفكرياً وثقافياً , بشكل متكامل ومتوافق مع متطلبات العصر ومتغيراته , ومرتكزاً إلى تقنياته ؛ و توفير سبل التنمية لتلك الموارد ، بما يهيؤها للمشاركة الفاعلة في تفعيل ثروات المجتمع و تحقيق نموه و تطوره و دعم قدراته.

---

1 - http://www.almadapaper.com/sub/09-485/p19.htm

2 - http://www.almadapaper.com/sub/09-485/p19.htm

3 - تعريف شهادة (الايزو 9001-2000)

Huxtable , Neil ," Small Business Total Quality " , Chapman & Hall, London , 1995 , P.(3) .

4 - (Huxtable, 1995: P. 4.

5 - (Huxtable, 1995: PP. 14-15)

2- المشاركة المنظمة و الفاعلة في تنمية , و تطوير الرصيد المعرفي للمجتمع ؛ و مباشرة البحث العلمي المنظم ، و التطور التقني لحل مشكلات المجتمع , و المساهمة في التنمية القومية ؛ من خلال التوظيف المخطط , و التنمية المستمرة للقدرات و الموارد العلمية و البحثية بالجامعات ، بما يتسق مع احتياجات المجتمع , و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يسهم في زيادة قدراته التنافسية .
3- استثمار العلم و التقنية في إدارة منظومات التعليم الجامعي ، و تنمية علاقات التعاون و التفاعل الديمقراطي بين عناصرها ، و إدماج مفاهيم و آليات التطور المستمر , و الجودة الشاملة فى نسيج المنظومة و نظمها , بما يقدم نموذجاً يحتذى في سائر منظومات وقطاعات المجتمع .
4- المساهمة الإيجابية في دراسة و حل مشكلات المجتمع ، و توفير المعرفة و الثقافة و العمل على نشرها ، و المشاركة في التوعية بالمحافظة على البيئة و الإسهام في ضمان صحتها ، و تقديم الرأي في القضايا القومية .
5- تعظيم دور الجامعات كمراكز تعليم و تثقيف و تنوير ، تشع مساهماتها العلمية و الفكرية على العالم العربي و الإفريقي و الإسلامي ، مع الاحتفاظ بالهوية المصرية و الانتماء القومي .
6- أهمية تطوير المنظومة التعليمية ، بحيث تتاح الفرصة للمؤهلين في الانضمام لسوق العمل و العودة لاستكمال تعليمهم في أي وقت يرغبون ، طالما لديهم القدرة على ذلك .

القيم والتوجهات المحورية للجامعات المصرية

1- الخصوصية الثقافية المصرية :

إذ إن التأكيد على الخصوصية الثقافية المصرية ، أمر أساسي يعمق انتماء الطلاب و أعضاء هيئة التدريس و العاملين بمجتمعهم ، و يجعلهم يعملون على تطويره ؛ و تؤكد هذه الخصوصية على التراث الثقافي و القيم الخلقية النابعة منه .

2- الاتجاه نحو عالمية التعليم :

إذ تتأكد باستمرار أهمية التفاعل مع المتغيرات المختلفة ، و الاتجاه نحو عالمية التعليم ، في توافق وانسجام مع الخصوصية الثقافية ، و هذا يؤكد على ضرورة الانفتاح على العالم و التفاعل مع مؤسساته التعليمية و البحثية .

3- التوجه المستقبلي :

و ينعكس هذا المبدأ على خطط و برامج التطوير الشامل للجامعات المصرية ، و لا يتعارض مع الاستناد إلى اللحظات التاريخية المضيئة في التراث .

4- قيادة التنمية:

إذ إن المجتمع هو الذي أنشأ الجامعات ، و هذه الجامعات تقر دائماً بارتباطها بالبيئة ، و تهتم بتنميتها تنمية شاملة و مستدامة ، و أن تكون قائدة للتنمية و قاطرة للتقدم ، و نموذجاً لغيرها من المؤسسات التعليمية و البحثية .

5- المعرفة:

إذ تهتم الجامعات بالمعرفة إنتاجاً ونشراً وتوظيفاً في عصر ثورة المعلومات والمعرفة والاكتشافات العلمية المتلاحقة.

6- التكنولوجيا :

استثمار إمكانات التكنولوجيا بعامة ، و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بخاصة ، و مواكبة التطورات العلمية فيها .

7- الاستقلالية :

تأكيد استقلالية الجامعة و تميزها بشخصية علمية متفردة , تعكس امكاناتها و احتياجات المجتمع و قطاعات الإنتاج و الخدمات المتصلة بها؛ و تأكيد استقلالية الإدارة الجامعية و حريتها في العمل دون التقيد بالنظم التقليدية .

8- الديمقراطية :

تأكيد المناخ الديمقراطي داخل الجامعات ، و احترام حرية التعبير و الإبداع لأعضاء هيئة التدريس و الطلاب ، و فتح قنوات التعبير لهم للمشاركة بالرأي في الأمور الجامعية و القومية بشكل حضاري .

9- البعد الإقتصادى :

تأكيد البعد الإقتصادى في العمل الجامعي ، و إطلاق الحرية للجامعات في تنمية مصادر التمويل للوفاء باحتياجاتها التعليمية و البحثية و تطوير امكاناتها البشرية و المادية .

10- الجودة الشاملة:

أهمية التأكيد على توفر شروط الجودة الشاملة في كل ما تقوم به الجامعة ، و ضرورة إيجاد نظم لتقويم الأداء الجامعي .

11- التطوير المستمر:

إذ تسعى الجامعات باستمرار إلى تطوير هياكلها ، بما يتناسب مع طبيعة التعليم الجامعي من ناحية ، و خصوصية البيئة و تخصصات الجامعة و متطلبات المجتمع ، و البعد عن القوالب و الأنماط الجامدة .

12- الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة :

التأكيد على أن التعليم الجامعي حق للطالب القادر على مواصلة التعليم بتميز و الذي تتوافر فيه شروط النجاح في الدراسة .

13- التنوع والتمايز :

تأكيد أهمية التنوع و التمايز في البرامج و المناهج الجامعية لتلبية احتياجات الشرائح المختلفة من طالبي التعليم ، و التوافق مع تطورات سوق العمل و متطلبات الإنتاج و الخدمات .

14- التعاون والمشاركة :
التأكيد على أهمية المشاركة و التعاون بين الجامعات و المؤسسات التعليمية العالية و قبل الجامعية ، و مؤسسات الإنتاج و أصحاب الأعمال ، و قادة الفكر بما يساعد على رسم السياسات التعليمية و تحديد التخصصات و مستويات المهارة ؛ و الإسهام في تمويل الجامعات ، و توفير فرص التدريب العملي للطلاب .
15- تنمية الموارد البشرية :
إذ إن عماد التعليم الجامعي يتمثل في أعضاء هيئة التدريس بها ، و من ثم فإن الجامعات تهتم بتكوين مواردها البشرية إعداداً و تدريباً و تنمية ذاتية ، و تهتم في نفس الوقت بتنمية أعضاء الجهاز الإداري و القيادات بما يجعلهم جميعاً يسهمون في تطوير جامعاتهم و مجتمعاتهم .
16- المحاسبية :
إذ تلتزم الجامعة ، قيادات و أعضاء هيئة تدريس و طلاباً و عاملين , بالمسئوليات المحددة لهم و المهام الملقاة على عاتقهم ، و تحقيق أهداف الجامعة بقدر كبير من الجودة و التعاون ، متمسكين في ذلك بالأخلاقيات الجامعية (6) .

و من القرار الجمهوري و هذا المؤتمر أتت **مشروعات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي**، الذي **تنفذه** و **تشرف** عليه **"الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم"** .

تقع **جهود ضمان الجودة** تحت مظلة **مشروع تطوير التعليم العالي** الذي أطلق في العام (2002) **بدعم من البنك الدولي** ؛ و الذي أشرفت عليه مرحلياً " اللجنة القومية لضمان الجودة و الاعتماد " , ثم " الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي " , وفق صدور القانون الخاص بها .
أما **الاستراتيجية** فقد بدأ العمل بإعدادها في العام (**1998**) ، ونجم عنها بلورة (**25**) مشروعاً تشمل كافة المجالات ، موزعة على ثلاث مراحل :
- **المرحلة الأولى :** من (2002) حتى (2007) .
- **المرحلة الثانية :** من (2007) حتى (2012) .
- **المرحلة الثالثة :** من (2012) حتى (2017) .

في المرحلة الأولى كان هناك (**12**) مشروعاً تمّ دمجها لتصبح (**ست**) مشروعات .
و إثر إنشاء مراكز لتقويم الأداء الجامعي في جميع الجامعات المصرية ، قامة حملة توعية في الجامعات حول الموضوع ، لتنفيذ مشروعات التطوير في الجامعات.
حيث تعرب رسالة المشروع عن " ضمان الجودة والتطوير المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي بمصر" ، و لكسب ثقة المجتمع في خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها عالمياً (7) .
هكذا تشكلت **اللجنة القومية لإدارة مشروع توكيد الجـودة و الاعتماد** (QAAP) أو (Quality Assurance & Accreditation Project) .
وفقاً للقرارين :
- رقم (714) بتاريخ (18 / 5 / 2006) .
- رقم (1453) بتاريخ (1 / 8 / 2006) (8) .

و في (14 نوفمبر 2007) أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً جمهورياً بتشكيل **مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : برئاسة د. محمد عبدالوهاب قاسم عوض رئيساً ود. أشرف هشام برقاوي عبدالسلام نائباً للرئيس لشئون التعليم العالي ود. صفاء محمود عبدالعزيز نائباً للرئيس لشئون التعليم قبل الجامعي ود. حمدي أحمد عبدالمعطي نصار نائباً للرئيس لشئون الأزهر وعضوية كل من د. حسام الدين عبدالغني وكيل كلية حقوق حلوان ونادية حسن بدراوي الأستاذ بكلية طب القاهرة ود. إبراهيم محمد شفيع طه الأستاذ المتفرغ بكلية الهندسة جامعة أسيوط ود. نجيب ألفونس خزام مدير المركز القومي للامتحانات بوزارة التربية والتعليم ود عبدالرازق يوسف قنديل الأستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ووكيل الأزهر للتعليم الأزهري بصفته ود. شرين حسن عباس بشركة فاركو للأدوية ود. محمد محمد نجيب أبو زيد الأستاذ بقسم هندسة التشييد بالجامعة الأمريكية وكاميليا محمود حجازي وكيل وزارة التربية والتعليم السابقة بالإسكندرية ود. محمد رأفت محمود رئيس جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والمهندس عقيل حامد بشير رئيس الشركة المصرية للاتصالات (9) .**

---

6 - نسخة Google لعنوان.http://www.foep.edu.eg/elrao2ya.htm
لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 30 تموز (يوليو) 2008 GMT.20:21:10

7 - نسخة Google لعنوان
http://www.laes.org/pages%20arabic/a%20publications/apubyearbooks/ayearbook5/chap10.html لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 16 تموز (يوليو) 2008 GMT 05:03:58.
أ.د. محسن المهدي سعيد
8 - **http://www.qaap.net/arabic/Board_ar.htm**
9 - **نسخة Google لعنوان .http://www.el-wasat.com/details.php?id=17856**
لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 31 تموز (يوليو) 2008 GMT05:46:58

و يعد **(صندوق مشروع تطوير التعليم العالي ♥ - HEEPF)** جزءاً من اتفاقية القرض بين مصر و(البنك الدولي للإنشاء والتعمير [IBRD] - قرض { رقم EGT 4658 } بتاريخ { أبريل 2002 }) ♠ ؛
و الذي أستهدف من إنشائه تقديم المساعدة و الدعم المالي للمشروعات التي تبنتها وزارة التعليم العالي , و الممثلة في **(مشروع تطوير التعليم العالي [HEEP] ♣)** " الذي يشمل ست مشروعات من ضمن خمس وعشرين مشروعاً تم توثيقها **في المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر ، و الذي تم عقده في فبراير (2000)** .
وقيمة القرض المحدد لمشروع (HEEPF) هو (12 مليون دولاراً أمريكياً) ، وقد تم زيادتها بمقدار (مليون دولار أخرى بناءً على قرار مجلس إدارة وحدة إدارة المشروعات " PMU ") [10] .

♥

Link ID	11081
العنوان	صندوق مشروع تطوير التعليم العالي
Url	http://www.heepf.org.eg/
الوصف	صندوق مشروع تحسين التعليم العالي HEEPF جزءُ من اتفاقية القرض بين مصر و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لدَعْم و تَمويل مناطقِ الأولويةِ في الخطةِ الإستراتيجيةِ لمشروع تحسين التعليم العالي HEEP و يَخْلق هاتين الآليتَين تميّز الإدارةِ بالشفافية و فعّاليةِ التَمويلِ و الدعم من خلال مُتابعةِ التطبيقَات و تُقدّرُ الأداءَ، بما يَضْمنُ استمرارية مشاريعِ تحسينِ التعليم العالي و التنافسيةِ .

96 Ahmed Orabi Street, 11th floor
Al-Mohandeseen 12411, Giza, Egypt
Telephone: +202-3458610 ,12,13,14,15
Fax: +202-3458611

نسخة Google للعنوان
http://server.egypt.com/egypt/egydirectory/detail/11081/ÕäÏæÞ-ãÔÑæÚ-ÊØæíÑ-ÇáÊÚáíã-ÇáÚÇáí.html.
لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 31 تموز (يوليو) 2008 GMT 04:53:39.

♠ تقوم بعثة البنك الدولي Aide Memoir بالإشراف على الصندوق , من خلال الزيارات الميدانية و التقارير , و لها صلاحيات حددها بروتكول القرض .

♣ طريقة الاستفادة من المشروع
يعلن الصندوق HEEPF خمس مرات عن طلب مقترحات مشاريع (RFP) للتمويل كما يلي:

Allocated fund million) (USD	Date of			
	Grant contracting	Submission	Call	
2.0	09.01.04	03.10.03	07.06.03	First RFP
3.0	9.06.04	30.03.04	06.12.03	Second RFP
3.0	17.12.04	17.09.04	08.05.04	Third RFP
2.0	13.05.05	18.02.05	13.11.04	Fourth RFP
2.0	07.10.05	15.07.05	16.04.05	Fifth RFP
12.00	Total amount			

نسخة Google لعنوان الصفحة http://www.cu.edu.eg/Arabic/pmu/HEEPF.aspx
كما ظهرت في 30 تموز (يوليو) 2008 GMT12:15:49

10 - نسخة Google لعنوان الصفحة http://www.fayoum.edu.eg/FUProjectsPage2.aspx
كما ظهرت في 1 آب (أغسطس) 2008 GMT15:40:57 .

ويعتبر (مشروع - HEEPF) من أوائل مشروعات (HEEP) التي بدأت في **(2002)** في المرحلة الأولي , و التي تقرر تنفيذ أنشطتها خلال الفترة **(2002-2007)** . و المشروعات التي بدأت على التوالى مع مشروع (HEEPF) هي خمس مشروعات :

- **مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات (FLDP) .**
- **مشروع تأكيد الجودة والإعتماد (QAAP) .**
- **مشروع كليات التربية (FOEP) .**
- **مشروع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICTP) .**
- **مشروع الكليات التكنولوجية المصرية (ETCP) .**

ولذا كان علي مشروع (HEEPF) أن يوجه جزءً من دعمه وتمويله للمشروعات الخمسة المتصلة به.
وفى سبتمبر 2006 تم إنشاء مشروعين جديدين تحت مظلة وحدة إدارة مشروعات التطوير هما:

- **وحدة التخطيط الاستراتيجي (SPU) .**
- **مشروع الأنشطة الطلابية (SAP)** [11] .

و كما جاء في ما أعلن عنه , حول رؤية و رسالة المشروع , ورد ما يلي :

الرؤية :

المساهمة الفعالة في تنفيذ الخطط الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي المستدام من خلال :

- **آليات تنافسية لتحقيق التميز في مؤسسات التعليم المصرية .**
- **الارتقاء بها إلى المستويات العالمية .**

الرسالة :

إنشاء آليات تتسم بالإدارة الفاعلة والشفافية :

- **لتمويل**
- **دعم**
- **متابعة تنفيذ**
- **تقييم أداء**
- **ضمان استمرارية مشروعات تنافسية لتطوير التعليم العالي**

من منطلق يبدأ من القاعدة العريضة بالمؤسسات التعليمية , لتحقيق جودة وكفاءة وفاعلية التعليم العالى فى الجامعات والمعاهد الحكومية .

من خلال :

- **محاور تطوير نظم الإدارة وإعادة الهيكلة**
- **التطوير الأكاديمى**
- **المشاركة المجتمعية**

بهدف :

- **تأهيل الخريجين لتلبية احتياجات سوق العمل**
- **المنافسة على المستوى الأقليمى والعالمى .**

و قد تم تشكيل نظام إدارة الصندوق بموجب قرارات متعددة بيانها كالآتي:

- **القرار الوزاري رقم 299 بتاريخ 2003/3/13 لتشكيل لجنة تسيير مشروعات تطوير التعليم العالي.**
- **القرار الوزاري رقم 300 بتاريخ 2003/3/13 لإنشاء وحدة ادارة مشروعات تطوير التعليم العالي.**
- **القرار الوزاري رقم 302 بتاريخ 2003/3/13 تعيين الاستاذ الدكتور / جلال عبد الحميد عبد اللاه الأستاذ بكلية الهندسة جامعة حلوان مديراً لصندوق مشروع تطوير التعليم العالي.**
- **القرار الوزاري رقم 1413 بتاريخ 2003/8/26 لتشكيل اللجنة القومية لإدارة صندوق مشروع تطوير التعليم العالي.**
- **قرار المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ 2006/2/11 بتكليف أ.د. جلال مصطفى سعيد رئيس جامعة الفيوم لمتابعة مشروع تطوير التعليم العالى.**
- **القرارات الوزارية أرقام 1816، 1821، 1822 بتاريخ 10/8/ 2006 بخصوص تغيير الإدارة فى الصندوق**
- **القرار الوزاري رقم 1944 بتاريخ 2007/1/30 لإعادة تشكيل اللجنة القومية لإدارة صندوق مشروع تطوير التعليم العالى** [12] .

---

11 - نسخة Google لعنوان http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-1.htm.
كما ظهرت في 2 آب (أغسطس) 2008 10:16:46 GMT.

12 - نسخة Google للعنوان http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-2.htm.

إذاً (مشروع تطوير التعليم العالى [HEEP]) (•) , يتبعه (صندوق مشروع تطوير التعليم العالى - HEEPF) , و مجلس إدارة وحدة إدارة المشروعات المسمى " PMU " , كانوا نتاجاً للمؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر، و الذى تم عقده فى فبراير 2000 , و الذى بموجبه كان القرض بين مصر والبنك الدولى للإنشاء والتعمير [IBRD]) (قرض رقم EGT 4658) بتـاريخ أبريـل 2002 , ليصبح المشروع برمتـه تحت رقابـة البنـك الـدولى ♥ , و بمـا يضمه من الخمس وعشرين مشروعاً , و قيمة القرض المحدد لمشروع (HEEPF) هو (12 مليون دولاراً أمريكياً) ، وقد تم زيادتها بمقدار مليون دولار أخرى بناءً على قرار مجلس إدارة وحدة إدارة المشروعات (PMU) ؛ وفى سبتمبر 2006 تم إنشاء مشروعين جديدين تحت مظلة وحدة إدارة مشروعات التطوير هما: (SPU) ، (SAP) .

تقييم أداء الصندوق من قبل لجنة خارجية :

تقوم إدارة الصندوق بالتنسيق لإجراء دراسة من قبل لجنة خارجية طبقاً لمتطلبات التقييم والمسماه بـ (Third Party Evaluation) و فى ضوء ذلك يتم تقديم دراسة فنية عن تقييم أداء صندوق مشروع تطوير التعليم العالى (HEEPF) من قبل لجنة من جمعية الزملاء المصريين الأمريكيين (Association of Egyptian American Scholars (AEAS) [13] .

قروض و منح مشروعات تطوير التعليم العالى :

كما ظهرت في 29 تموز (يوليو) 2008 22:10:11 GMT.

• معرّف المشروع: P056236

تاريخ الموافقة	16APR-2002-
تاريخ الإقفال	31DEC-2008-
التكلفة الكلية للمشروع**	60000000
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطاع الرئيسى (القطاع) (%)	الإدارة العامة والقانون والعدالة (إدارة الحكومة المركزية) (13%)
	الإدارة العامة والقانون والعدالة (القانون والعدالة) (20%)
	التعليم (التعليم العالي) (49%)
	التعليم (التدريب المهني) (18%)
قطاع رئيسى قديم	التعليم
قطاع قديم	التعليم العالي
فئة التصنيف البيئى	C
رئيس فريق ا	Cuadra, Ernesto P.
البلد المقترض	GOVERNMENT
الوكالة المنفذة	MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

http://web.worldbank.org/external/projects/main?pagePK=64283627&piPK=64711326&theSitePK=3319423&menuPK=3323671&Projectid=P056236

♥ انضمت مصر إلى عضوية البنك الدولي في عام 1945, و تأتي قروض البنك الدولي تحت إستراتيجية المساعدة القطرية التي اعتمدها البنك الدولي (CAS) .
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/EGYPTINARABICEXTN/0,,menuPK:491652~pagePK:141132~piPK:141121~theSitePK:491642,00.html

13 - نسخة Google لعنوان http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-6.htm.
لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 1 آب (أغسطس) 2008 12:26:47 GMT.

المنح و القروض	HEEP	ICTP	FLDP	FOEP (EEP)	ETCP	QAAP (Quality Assurance & Accreditation Project)	DFID	IBRD
الجهة الممولة	قرض مشروع تطوير التعليم العالى			البنك الدولي (قرض الهيئة الدولية للتنمية IDA رقم N008-0)	منحة الخليج	منحة منظمة فورد	منحة	
رقم القرض	قرض البنك الدولى رقم 4658 - مصر	ابريل 2003						IBRD LOAN NO. 4658 - EGT
الهدف من المنح						هو مشروع توكيد الجودة و الإعتماد . تشكلت اللجنة القومية لإدارة مشروع توكيد الجـودة و الإعتماد		
قرارات التنفيذ						وفقاً للقرارين القرار رقم (714)بتاريخ 18 / 5 / 2006 والقرار رقم (1453)بتاريخ 1 / 8 / 2006		

المشروعات التى تنصرف على أوجهها القروض , كما تحددها وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى

بوزارة التعليم العالى :

توزيـــع — تمويـــل

(HEEPF) صندوق تمويل مشروع تطوير التعليم العالي (QAA) مشروعات تطوير التعليم العالي (الخطة الخمسية الأولى)					
P F L D	(FOEP)	(FLDP)	(ICTP)	QAAP	ETCP
مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات	مشروع تطوير كليات التربية	مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات	مشروع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مشروع ضمان الجودة والاعتماد	مشروع الكليات التكنولوجية المصرية شهادة تدريب المدربين الدولية الفرنسية AFPA شهادة قيادة الحاسوب ICDL [14] .

المشروعات على الجامعات :

تم تقسيم المشروعات الممولة إلي (7) قطاعات , و هي :

ـ قطاع العلوم الأساسية:

ويشمل :

كليات التربية , و الآداب , و التجارة , و الحقوق , و التربية النوعية , و الآثار , و الاقتصاد المنزلي , و التربية الرياضية , و كلية البنات , و معهد الطفولة , و التربية الموسيقية .

ـ القطاع الطبى :

ويشمل :

الطب , و الصيدلة . و التمريض , و طب الأسنان , و معهد البحوث الطبية , و مركز الكلى, و المعهد العالى للصحة العامة.

ـ القطاع الهندسى :

و يشمل :

كليات الهندسة , و الحاسبات والمعلومات , و الفنون التطبيقية .

ـ القطاع الزراعي والبيطرى :

ويشمل :

كليات الزراعة , و الطب البيطرى .

ـ قطاع العلوم الأساسية :

و يشمل : كليه العلوم .

ـ المشروعات المنوطه بإعادة الهيكلة و التنمية الإدارية :

وتشمل :

14 ـ هذه النسخة بصيغة html للملف http://www.heep.edu.eg/download_center/pmu/Progress%20Report%20HEEP%2021%20November%202005%20Arabic%20Minister.ppt .
يقوم Google تلقائياً بإنشاء نسخ بصيغة html للوثائق التي يصادفها خلال البحث في الإنترنت، بحيث يمكن عرضها في متصفحات الانترنت.
لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 31 تموز (يوليو) 2008 04:53:39 GMT.

مشروع تطوير البعثات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي , و مشروعات معهد أبحاث السكر , و معهد الدراسات العليا والبحوث , و مركز تكنولوجية المعلومات و أداء الجودة و إدارة الفنادق , و إستراتيجيه جامعه الآسكندريه , و نظام المعلومات بجامعه الفيوم .

ـ مشروعات الكليات التكنولوجية :

وهي الكلية التكنولوجية بالصحافة , و قويسنا , والمحلة الكبرى , و المطرية , و بورسعيد .

الهيكل التنظيمي المحاسبى :

و يشمل خمس وحدات , الخامسة منهم تتبع البنك الدولي محاسبياً , حيث :

الوحدة الخامسة :

وتتمثل في مكتب المراجعة المكلف من قبل البنك الدولي و الذي يقوم بمراجعة مستندات الصرف والتقارير المالية الدورية للمشروعات وكذلك إجراءات الصرف و التوريدات, و تتم عملية المراجعة كل ستة أشهر ويتم من خلالها تقديم بتقرير شاملاً الملاحظات والاستفسارات، وتقوم إدارة الصندوق بالرد على تلك الملاحظات مصحوبة بالمستندات اللازمة والمؤيدة للرد [15] .

كذلك كان لانضمام مصر لنظام الاعتماد الذي تنظمه اتفاقية الـ (GATS) , أثر كبير فعن طريق نظم الاعتماد يمكن للدول السماح بدخول الموردين الأجانب للخدمات التعليمية مع أمكان تقييدهم (بعد إعطائهم الاعتماد في حال تقديمهم خدمة رديئة) ، كما تسمح الاتفاقية للدول بتصدير خدماتها التعليمية للخارج (بشرط اعتمادها من البلد المستورد) أو تسويقها باجتذاب طلاب أجانب، وقد تم إنشاء هيئة قومية للاعتماد و ضمان جودة التعليم فى مصر[16] .

ثالثاً : كلية التربية الفنية جامعة حلوان ♦ :

رؤية الكلية :

تمثل كلية التربية الفنية أحدى المؤسسات المجتمعية المرتبطة بتخصصين أحدهم تعليمي والأخر هو الفن ، فتعد طلابها أكاديميا في ثلاث محاور : مهنياً و ثقافياً و فنياً , من خلال دورها في خدمة المجتمع ، وتستمد فلسفتها وأهدافها من خلال الربط بين الماضي و الحاضر و المستقبل ، لرفع كفاية مريديها و تحقيق الزيادة في معدلات التنمية ، و دفع عجلة التقدم ، فتتواصل تعليميا و ثقافيا و فنياً من خلال إعداد تربويين و مثقفين بالفن و فنانين للمساهمة في تنمية العديد من المؤسسات المجتمعية التعليمية و الثقافية و الفنية ، و ذلك من خلال عدة سبل تربوية منها التعليم المنهجي ، و التعليم من خلال الأنشطة ، و التعليم المستمر، و التعليم المفتوح ، و التعليم الذاتي 0

رسالة الكلية :

الربط بين النظم المحلية و العالمية , سواء منها التعليمي أو الإنتاجي في مختلف مجالات الفنون ، و إعداد معلم التربية الفنية لمراحل التعليم بمختلف مستوياته ، و إعداد المتخصص في المجالات المرتبطة بالفنون و الحرف اليدوية و الثقافة الفنية داخل المؤسسات القومية بما يؤهله للمنافسة العالمية ، و تدريبه على منهج حل المشكلات و بصورة إبداعية و عملية ، و بمرونة تتجاوب مع متغيرات المجتمع و التطور التقني و المعرفي، مع الاهتمام بالاستفادة من عناصر البيئة من موروث ثقافي و للحضارة المصرية بما يؤكد على تأصيل مفهوم المواطنة ، و تعتبر الكلية بيت خبرة قومي للمساهمة في مشاريع التعليم و التنمية من خلال الأبحاث العلمية في مجال تخصصها ، و إقامة المراكز التدريبية في مختلف الأنشطة الفنية لخدمة المجتمع 0

نبذة تاريخية عن كلية التربية الفنية :

هي الكلية الأم والعريقة المتخصصة في مجال التربية الفنية ، بدأت بدون اختلاط بإنشاء معهد للبنات ثم معهد للبنين :

أولا معهد البنات :

أنشئ في عام (1932) قسم للرسم ملحق بالمعلمات الإضافي بشبرا يقبل خريجات المعلمات الأولية ومدة الدراسة سنتان ، وفى عام (1935) تم إنشاء قسم الرسم تابع لمعهد التربية للمعلمات بالزمالك ، ويقبل الحاصلات على البكالوريا , مدة الدراسة به ثلاث سنوات ، وفى عام (1938/37) افتتح أول قسم للرسم بالمعهد العالي للتربية .

وفى عام (1939) أنشئ معهد الفنون الجميلة للمعلمات يقبل الحاصلات على البكالوريا , مدة الدراسة خمس سنوات ؛ و في عام (1943/42) ضمت جميع معاهد البنات (الفنون الجميلة والتدبير المنزلي والموسيقى والألعاب الرياضية والخدمة الاجتماعية) في معهد واحد ببولاق سمي المعهد العالي لمعلمات الفنون ببولاق , وكانت مدة الدراسة به خمس سنوات ، وفى عام

---

15 - نسخة Google لعنوان http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-3.htm.
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 29 تموز (يوليو) 2008 15:04:43 GMT.

16 - http://www.30yoomtechnologia.org/30yoom/article.php?id=58
2008-8-15

♦ **تمول الأن كلية التربية الفنية من قبل المشروع (HEEPF) .**

(1947/46) تم تقسيم وحدات المعهد العالي لمعلمات الفنون ببولاق إلى معاهد مستقلة ، فأستقل بذلك قسم الفنون الجميلة في معهد مستقل سمي المعهد العالي لمعلمات الفنون الجميلة , و كانت مدة الدراسة أربع سنوات ، وفى عام (1957) تم إنشاء معهد التربية الفنية للمعلمات بالزمالك و مدة الدراسة بالمعهد أربع سنوات .

ثانيا معهد البنين :

بدأ في عام (1935) حيث كان مدرس الرسم يحصل في أثناء دراسته في مدرسة الفنون الجميلة على الشهادة الأهلية التي تؤهله لتدريس الرسم ، وفى عام (1937) أنشئ قسم للرسم بمعهد التربية للمعلمين بالاورمان ، يلتحق به خريجي مدرسة الفنون الجميلة العليا عدا قسم العمارة ، ويقبل به أيضا خريجي الأقسام الزخرفية من مدرسة الفنون التطبيقية ، مدة الدراسة أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية ، ثم يتخصص في سنتين يقضيها في معهد التربية ليعد تربويا ، وتوسعت الدراسة في هذا القسم فبذلت عناية خاصة بالأشغال اليدوية ؛ و في عام (1950) فصل قسم الرسم والأشغال عن معهد التربية للمعلمين و استقل تحت اسم(المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين بالمنيرة ثم انتقل إلى الروضة (معهد الإخشيد) مدة الدراسة سنتين وضغطت خطة الدراسة إلى سنة واحدة للحاجة و لسد العجز في نقص إعداد المدرسين ، وفى عام (1959/57) توقفت السنة التأهيلية لخريجي كليات الفنون الجميلة و التطبيقية , و تم إنشاء المعهد العالي للتربية الفنية كبداية لنظام القبول بالثانوية العامة ، وفى عام (1961) انتقلت تبعية المعهد من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم العالي ، وفى عام (1962) تغير أسم المؤهل الذى يحصل علية خريج المعهد من دبلوم الفن والتربية إلى ليسانس في الفن والتربية .

ثالثا ضم معهد البنين والبنات :

في عام (1967/66) تم ضم المعهدين (البنين و البنات) التربية الفنية للمعلمين و المعلمات تحت اسم المعهد العالي للتربية الفنية بالمقر الحالي لكلية التربية الفنية بالزمالك و يلتحق به حملة الثانوية العامة وكانت مدة الدراسة به أربع سنوات ، و تغير اسم المؤهل الذي يحصل علية خريج المعهد العالي للتربية الفنية من درجة ليسانس في الفنون والتربية إلى بكالوريوس الفنون والتربية ، وفى عام (1975) أنشئت جامعة حلوان – وتحول المعهد العالي للتربية الفنية إلى كلية التربية الفنية ؛ و عدلت سنوات الدراسة من أربع سنوات إلى خمس سنوات .

رابعاً الوقت الراهن :

ويحصل خريج الكلية الآن على الدرجات العلمية التالية :

أ) درجة البكالوريوس في التربية الفنية في أحد التخصصين التاليين:

-إعداد معلم التربية الفنية.

-إعداد إخصائى التثقيف بالفن.

ب) في مرحلة الدراسات العليا:

تمنح الكليات الدرجات العلمية التالية:

الدبلوم التأهيلى في التربية الفنية.

الدبلوم التكميلي في التربية الفنية.

دبلوم الدراسات العليا في التربية الفنية بتخصصاتها.

درجة الماجستير في التربية الفنية في أحد التخصصين فى البند (أ).

درجة دكتوراه الفلسفة في التربية الفنية فى أحد التخصصين الموضحين فى البند (أ) ويبين في الشهادة سواء الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه عنوان الرسالة التي قدمها الدارس والتخصص [17] .

لقد تعرض مفهوم التربية الفنية لكثير من المتغيرات الجارية علي مفهومي الفن و التربية , متأثراً بكل المتغيرات العالمية سواء منها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو التقني , و لقد أنشئت على مستوى العالم الكثير من الأكاديميات التي تهتم بهذا التخصص , حتى توسعت قاعدة التربية الفنية في المدارس , و اهتمت المناهج التربوية الرسمية للدول المختلفة بهذا المجال , و نظراً لتعدد مجالات التربية الفنية و تعدد الدول المطبقة لها , توسع نطاق الخبرات و تراكمت التجارب البشرية خلال هذا المجال .

لقد كانت كلية التربية الفنية جامعة حلوان , احدي هذه المؤسسات الأكاديمية التي اهتمت بهذا الميدان علماً و تطبيقياً , و عاصرت خلال تاريخ طويل كثير من المتغيرات التي طرأت علي المجال , كما تكيفت و قدمت جهداً موصولاً لا يمكن تجاهله ؛ فمن مفهوم الفن و التربية إلي مفهوم التربية الفنية , ثم من مفهوم الشيئية في الفن إلي مفهوم الفنون التشكيلية , و انتهاء بالفنون البصرية في عصر العولمة .

و بعيداً عن المشكلات السابقة الذكر نورد المشكلات المتعلقة بمصطلح الفن الذى يعتمد عليه تخصص التربية الفنية , لنبين مكان التربية الفنية من التطور العالمي :

كانت كلمة الفن عند المصريين القدماء تنطق " حمت " , و كانت تعني حرفيا " خلق سطح مائل علي وجه الحجر " و نُظِرَ إليها باعتبارها قوة خلق لعالم مناظر للعالم المنظور .

---

17 - **http://my.pathways.cu.edu.eg/myForums/ShowPost.aspx?PostID=332**
2008 - 8 – 29

بينما كانت الصنعة كلمة تنطق " حنت " * و هي كلمة تعني صناعة أشياء تفيد الإنسان في تكيفه مع البيئة المحيطة , و تعود بالنفع المادي علي منتجها , نتيجة لإمكانية بيعها أو شراؤها .
ثم
" كانت كلمة (art) * تعني عند قدماء اليونان , كل أنتاج , سواء كان إنتاجا صناعيا , غايته تحقيق فائدة أو منفعة معينة كفنون الحدادة و النجارة مثلا , أو كانت لذة جمالية مثل فنون الشعر و الغناء و الرقص" " 18 ".
فرق " أرسطو " بين الفنون الصناعية و الفنون الجميلة , و ذلك حين خص الفنون الجميلة باسم فنون المحاكاة , مقابل ما يعرف اليوم بالفنون التطبيقية , كالخزف و النجارة و المعادن .

أستعمل العرب كلمة الصناعة للإشارة إلي الفن عموما , كما يظهر ذلك في تسمية أبي الهلال العسكري لكتابه في الكتابة و الشعر باسم كتاب " الصناعتين " , و قد فهم العرب أن الفن هو الإنسان مضافا إلي الطبيعة مادام دور الصناعة هو تسجيل ما تمليه النفس الناطقة علي الطبيعة , و تكيف الطبيعة مع حاجات الإنسان النفسية و العقلية .

بدأ النظر إلي النحت و التصوير و العمارة علي أنها من الفنون الجميلة , كالشعر و الموسيقي , آي الفنون التي تصبو إلي تحقيق البهجة الجمالية ؛ في القرن الثامن عشر بفرنسا , و ذلك عندما عرف " ديدرو " الفنون في الموسوعة الفرنسية بأن : " الفنون تشمل ما كان منها تعبيريا كالشعر و الموسيقي , أو تشكيليا كالنحت و التصوير و العمارة " .

قسمت الفنون بعد ذلك من منطلق الموضوع , كفنون لها موضوع و فنون مطلقة , و هكذا أصبح لدينا :
- فنون زخرفية غايتها جمال الشكل .
- فنون تعبيرية غايتها التعبير عن مضمون .

بينما ذهب " ليسينج " إلي قسمة أخري أساسها الزمان و المكان , فكان أن أصبح لدينا :
- (فنون تشكيلية – plastic art) , و تعتمد موضوعاتها أساسا علي المكان .
- فنون زمنية , و تعتمد في تذوقها على التوالي في الزمان " 19 ".

و مع تطور العلم ظهر الهليوجرام (الليزر) و الفيديو و الكمبيوتر , مما حتم الانتقال بالتسمية من الفنون التشكيلية إلي (الفن البصري – visual art) لاحتواء هذه (الوسائط الجديدة – new material) .
و الفن الذي تستخدمه التربية لصقل الوجدان , كان جيداً حين كنا نستخدم الفن التشكيلي كأداة لتحقيق أهداف تربوية من خلاله , و لذلك كان طبيعياً أن تسعى الحكومات لتبنيه ؛ بينما التطور إلى مفهوم الفنون البصرية و الذي تسارعت وتيرته عالمياً منذ العام (1986) ، جعل الحكومات تتخلى عن دورها من خلال التربية الفنية إلى مؤسسات المجتمعات المدني , التي بدأت تتبناه على نحو ثقافي .

و لنتتبع ذلك لابد أن نوضح ماهية الفن :

الفن :
هو سلوك إنساني , و هو سلوك مدفوع بغريزتي التشكيل و التنظيم , و يخضع لمفهوم الحاجات الإنسانية ؛ و هو كذلك نوع من التصرف الجديد , تجاه موقف جديد مجابهه , هذا السلوك يتميز بتحقيق ذات الفرد , و يدعم الحياة الإنسانية , لما ينبغي لها أن تكون .

و لكن كيف ؟

الفن و أن كان يحمل في أحد أبعاده كونه نشاطا غريزيا تنظيميا , فإنه يخضع لغريزة الفرد للتشكيل لذلك فهو معالجة بارعة و واعية للوسائط التي يشكلها من أجل تحقيق هدف ما يخص وعيه الغريزي .
و هكذا يمثل الفن في بعده الثاني نشاطا ذهنيا شاملا , بل و غريزيا شاملا أيضا , كما يمثل البعد الثالث للفن نزوعا للتأثير في الآخرين حين تتبصر غريزة التشكيل أهدافها , من خلال إرادة انفعالاتهم و مشاعرهم لا أحاسيسهم .

• يقال في العامية المصرية " أبن حنت " بمعني " ابن كار أو بن صنعة " .
*** نبتت كلمة (فن – art) من (ars) ألاتينية و (ΤΣΧVΝ) الإغريقية ؛ و كان هذا النبت يعني الصنعة , و لقد أستمر هذا المعني حتى نهاية القرن الثامن عشر .**
13 - أميره حلمي مطر ؛ " فلسفة الجمال " ، دار المعارف , 1979 , ص. (47) .
14 – نفس المرجع سابق الذكر , صص. (47 , 48) .

و بذلك لا يكون الفن نشاطا إراديا هادفا فحسب , بل و قائما أيضا علي دوافع غريزية ؛ فقوة الدفع الغريزي إن هي إلا جهد بشري مدفوع يحرك السلوك الفني إنتاجا و تذوقا .

فالمنتج للعمل الفني أو المبدع له **مؤثر** , بينما يكون **المتلقي** للعمل الفني أو المتذوق **متأثر** , و كلاهما فعل - آي الإبداع و التذوق - غريزي , ينبع من الإرادة , فالمؤثر ذو أرادة قوية , بينما المتأثر ذو إرادة أضعف .

و هكذا يخضع الفن لركائز ثلاثة , هي :

- غريزة التشكيل .
- الفكر الإنساني .
- إرادة الإنسان في مخاطبة الآخر من خلال التعبير , للتأثير على البيئة و في الآخر .

بهذا يصبح الفن نوع من الترجمة الرمزية للتأثير بالخبرة , و هو كلغة مقروءة يمكننا من خلالها أن نسجل بصدق ما لنا من خبرات داخلية أو خارجية - عن عالم لا نستطيع التعبير عنه بالكلمات – بل يمكننا فيه أن نؤثر بالخبرة حتما .

أما التساؤل بأعلاه , **و لكن كيف ؟** , فيحتاج منا أن نختبر وظيفة الفن , و أهميته , لأنه لو كان للفن وظيفة التزيين لأصبح بهرجاً .

يشير دور الفن عبر تاريخ الفنون , إلى دور دعائي و إعلامي , تلك وظيفته مهما أنكر المنكرون و مكر الماكرون , و تبدو خطورة الفن في مخاطبته للوجدان , أي في عبوره نافذة الشعور , و هي النافذة أو العتبة , التي يناقش عندها العقل شؤون القيم المترسبة في اللا شعور و التي تحكم السلوك البشري , و تحدد محددات الحياة القيمية للمجتمع البشري , و بالتالي يتسلل الفن كوسيط حامل للقيم نحو اللا شعور , واضعاً بذرة قيم لم يناقشها العقل , فيصبح الأمر كما يعرف بغسيل الدماغ , أي تحل قيماً موضع قيماً في الراسب القيمي دون معوقات , و هذه موجهات للسلوك (أوامر و نواهي) .

إلي هنا يبدو الحديث غامضاً و في حاجة للتوضيح , فبعد أن حددنا وظيفة الفن , و بينا أهميته , يبدو جلياً أنه يجب أن نحدد أوليات توضح ما سبق الحديث عنه في الفقرة السابقة .

فما هي القيم ؟ و ما علاقة الفن بالقيم ؟
ثم
ما هو الشعور أو قل الوعي ؟
ثم ما هو الوجد ؟
كذا ما هو اللا شعور ؟

حتى نتبين ما سبق

ما هية القيم ؟

القيمة هي مقياس مدرج و معياري , بين أساسين أو مبدأين متناقضين , فهي قيمة سالبة أو قيمة موجبة ؛ وفق ما يحدد المجتمع الأساس الإيجابي و السلبي .

فبين الناعم و الخشن تقف قيمة الملمس
و بين الخير و الشر تقع قيمة خلقية , و هكذا...

السلوك :

السلوك الإنساني سلوك مدفوع بالحاجات و الدوافع (الرغبات) , فهو مدفوع سلوكياً دفعاً هرمونياً , و توجه القيم المترسبة في لا شعور الفرد السلوك رغم قوة الدوافع و الحاجات , من هنا يكون الإطار النفسي للفرد متشكلاً من ثلاث درجات :

- الدرجة الأولي هي القشرة النفسية و هي الظاهرة العقلية و المنطقية للشعور .
- و يليها طبقة الوجد , و هي مرحلة بين الشعور و اللا شعور , و هي العتبة الفارقة بين العقل و العاطفة , و التي يجب علي العمل الفني أن يخترقها , ليغير من النسق القيمي المترسب في اللا شعور المتلقي .
- و أخيراً تكمن الطبقة اللب , اللا شعور , و هو النفس الداخلية أو العقل الباطن , خزان النسق القيمي المعبر عن شخصية الفرد .

دور الفن :

إذا فمهمة العمل الفني , أن يـُحـمـَـلَ برسالة , هي حالة أو قيمة , يخترق بها منطقة وجد المتلقي , ليغير من منطق ترسب القيم داخل لا شعوره .

من هنا كانت **خطورة العمل الفني** , **و ذلك في تجاوزه القيمي للشعور , و باختراقه للوجد , و في نجاحه لترسيب القيمة المستهدفة داخل المشاهد** , مما يغير من سلوك الآخر و يحقق احتياجات الفنان من إخضاع المشاهد للنسق القيمي الذي أراد ترسيبه بداخل هذا الأخر .

من هذا المنطلق , فلابد أن يكون الفن علماً معيارياً , له مدخلات و محدد الأهداف , و يمكن لنتائجة المتحققة أن تقاس , و تتضح معيارية الفن في كل الفنون , سواء الفن المصري القديم , أو الفن البيزنطي , مروراً بالفن الحديث , إلي فن ما بعد الحداثة , و ما بعد بعد الحداثة (فنون العولمة) .

فللفن أسس و مبادئ و قواعد و قوانين , و وسائل تكنولوجية للتحقيق , و وسائط مادية للوجود .

ماذا أضافت الفنون البصرية بتطورها للفن :

أضافت له وسائل لتحقيق غاياته , مدفوعة برغبة محمومة نحو السيطرة على سلوك الأخر , فعمدت إلى رفع درجة التشويق و البريق و الإثارة .

فأصبح العمل الفني البصري ذو أطار شكلي , و أطار فلسفي لما وراء هذا الشكل , وظيفتة التأثير جماليا بالرسالة المبثوثة عبره , حينما لا يكون الجمال سوي القيمة المحددة للتعبير أو للرسالة المراد بثها و ترسيبها في لا شعور الأخر .

إن الآليات الفنية للإبداع تتطلب معرفة بجوانب متعددة منها تعريف الفن , ماهيته , و منطقة , و أدواته , ... الخ , و من هو الفنان و ماهية رؤاه الفنية , و ما هو الأسلوب الفني , و النمط الفني , و الطراز الفني الذي يمارسه فيمكنه من تحقيق أغراضه .

و **العمل الفني النابع من أحد حقول الفنون البصرية** , هو أداة تأثير بيد الفنان , يوجه بها سلوك المتلقي من أجل توصيل معني مركز محمل علي قيم , و الفنان هنا لا يرتكز علي قيم يواجه بها المتلقي , بل يعمد إلي المناورة مع وعي المتلقي , متحايلا و متحينا الوصول برسالته إلي لا وعي المتلقي من خلال عمله البصري .

من أجل هذا لعب الإبداع الفني دورا حقيقيا في مواجهة تساؤلات الجمهور , بل و في مقابل وعي الجمهور , من أجل النفاذ برسالة العمل الفني نحو لا وعي المتلقي , هنا كانت أهمية العوامل الثلاثة التي حددت للإبداع , و هي الجدة و الحداثة و الأصالة , فهذه العوامل الثلاثة تعُد شُروطِ من أجل تحقيق إبداع جديد , فالعمل المُبدعُ الجديد يصدم المشاهد , و يثير فيه أحاسيس متعددة , تنحو بالمشاهد نحو التفكير في كيفيات عدة , تاركا الوعي في حالة صدمة , مما يثير الوجد , و يتيح السبيل أمام رسالة العمل النحتي للنفاذ إلي قاع اللا شعور .

(الفن البصري – visual art) :

و مع تطور العلم و ظهور الهليوجرام و الفيديو و الكمبيوتر , تحتم الانتقال بالتسمية من (الفنون التشكيلية – plastic art) إلي (الفن البصري – visual art) لاحتواء هذه (الوسائط الجديدة – material) , و فيه تم التوسع بالمفهوم أكثر من الفن التشكيلي ليضم النباتات و الموسيقي و التمثيل ؛ فعلي سبيل المثال , ظهر :

- (فن النبات – plant art) فضم النباتات الحية و الطبيعية و المجففة للعمل البصري .
- (فن التجهيزات الفراغية _ instillation art) فضم الموسيقي باعتبارها صانعة للجو العام للعمل البصري .
- (فن الأداء – performance) فضم الأداء الحركي التمثيلي للأبدان البشرية الحية .
- (فن الكمبيوتر – computer art) و بجانبه (فن الميديا – media art) كذلك ظهر (فن الفيديو – video art) و هي فنون ضمت نوع من الأفلام القصيرة و حملت أعمال برامج الحاسوب إلي الفن البصري .
- (فن البيئة – environmental art) و هو الفن الذي أهتم بنواحي البيئة الثقافية و رموزها و أنماطها السريعة الزوال .
- (فن المفهوم – conceptual art) و (فن المعني – meaning art) .
- (فن الخامات المختلطة – mixed media) و (فن التلصيق باستخدام الوسائط – assemblage art) و هما الدربان الذين يُعنيان بمجرد الفكرة دون الاعتبار إلي أن تكون الوسائط المتعددة من صنع الفنان أو من ناتج الإنتاج الصناعي ... الخ .

ـ أبعاد فنون ما بعد الحداثة (الفنون البصرية) :

ما بعد الحداثة مرهون بتكنولوجي ما بعد الصناعي عن طريق توسيع دائرة المركزي التي تمتلك طواعية عالية للصراع .
فقد أوجد نظام فنون ما بعد الحداثة من ثلاث مواصفات عامة :

ـ **أولاً** : إنتاج صيرورة التمايزات الثقافية , و التنفيس عن المكبوت الثقافي عند المثقفين (حيله من حيل تصريف الطاقة الزائدة للثورة على الأوضاع التي ستنتج عن سلبيات اقتصاد العولمة) .

ـ **ثانيا** : الاتصاف بالرؤية (حدود الاستشراف) أكثر من الاتصاف بالملموسة (الواقع الحقيقي للشعوب).

بمعنى أن ما بعد الحداثة تقوم على مبدأ التقدم والتوسيع الدائم و المراوحة والإعادة و التكرار من أجل استيعاب كل ما تريده القوى العالمية الجديدة , و ذلك بالانتقال من الخصوصية التاريخية للحيز المجتمعي الذي كان سائدا في مرحلة الحداثة ، إلي مرحلة يجري

فيها نسيان أو كبت الأصول الرمزية للحداثة ، بذلك يتم الانتقال من قراءة الواقع إلي مجرد نوع حركي للانتقال (من حيز إلى حيز آخر ، ومن زمان إلى زمان آخر ... الخ) .
و هكذا تحيل ما بعد الحداثة الواقع الفعلي إلي واقع وهمي , جديداً شيقا و تافها لا أكثر , وباختصار، تقول وجهة النظر هذه إن كل قراءة في التوليف بين عناصر هذا الواقع ، هو إبداعا جديدا - يخدم فكر العولمة و أصحاب المصالح الرأسمالية الجدد .
- **ثالثاً** : هي ظاهرة تعكس تغيرات واضحة للرموز المجتمعية .
تُشكِّل ما بعد الحداثة اللحظية مثال للجمع بين الأشتات الثقافية للمجتمعات باعتبارها إنسانية المنشأ ، بذلك أصبح رعاة المجتمعات و مثقفيهم حل من كل واجب ، في عالم يسوده العقل التقني و ألأدواتي .

ما بعد الحداثة تبدى الكثير من الأسى علي من تطحنهم رحى اقتصاديات السوق, بينما هي تدعوا لسيطرة هذه قوانين , و هنا تتحول كل الوجوه إلى مجرد وجوه بلهاء لا معنى مميز لها ، تصطف إلى جانب وجوه رجال الأعمال والمتعهدين وأصحاب المصانع والسياسيين (الصفوة التي أنشأت هذا المفهوم) [20] .
كذلك :
- أن انفصام شخصية الإنسان (الفنان) الحائر بين ذاته التي فقدت مركزها ومحورها , و صارت تدور حول اللاشيء , و اللا معنى , و اللا جدوى , بل و بين جسده و عالمه المادي المراقب بالأقمار الصناعية , و بالكاميرات الخفية الموضوعة في كل زاوية و عند كل مفترق , حيث يشعر في كل لحظة أنه تحت المراقبة الشديدة و المستمرة , من قبل قوة خفية , تعد عليه حركاته وسكناته , وتعرف عنه كل شيء , ولا تريد أن يفوتها شيء .
- أن هذا الوضع المأساوي للإنسان المعاصر (خصوصاً الفنان ذا الحساسية المفرطة) , في ظل العولمة المتوحشة , قد أنتج التبعثر والتفتت , وأدى إلى تعدد الذوات في الذات الواحدة , و إلى العزلة , و الشعور الحاد بالخوف من الآخر .
- أن ما يعرف بفن ما بعد الحداثة , فن خبيث , و ماكر , و طلي , و غامض , و براق , و جنسي مثير , و مرح , و جماهيري (غير نخبوي) , وغير متأنق , وغير مبال بالأصول , لكنه يهتم بالمظاهر الفاقعة , و الألوان المبهرة غير المتجانسة , ويستخدم وسائل غير مألوفة في التعبير ؛ و مما ساعد في ذيوعه وانتشاره وهيمنته , تبني وسائل الإعلام له , ولاسيما وسائل الإعلام المرئية مما أدى إلى اختلاط ما هو سمعي بما هو بصري , وبات المتلقي مشغولاً بمتابعة تأوّد أجساد المغنيات و الراقصات , بغض النظر عن جمال الصوت و اللحن و المضمون ؛
و بواسطة التدليس التقني تم الترويج لصراعات هذا النمط من الفن باعتبارها من الفتوحات العبقرية الفذة [21] .

المشكلة :
خلفية المشكلة :
إنه و في نهاية تمويل كلية التربية الفنية من المشروع (HEEPF) , الذي يخضع للمراجعات المستمرة من البنك الدولي , و تحت رقابة بعثة البنك الدولي Aide Memoir التي تشرف على الصندوق , من خلال الزيارات الميدانية و التقارير , و لها صلاحيات حددها بروتكول القرض - كما جاء في هامش ص.(6) , في الوقت الذي تقوم فيه إدارة الصندوق بالتنسيق لإجراء دراسة من قبل لجنة خارجية طبقاً لمتطلبات التقييم والمسماه بـ (Third Party Evaluation) , و في ضوء ذلك يتم تقديم دراسة فنية عن تقييم أداء صندوق مشروع تطوير التعليم العالى (HEEPF) من قبل لجنة من جمعية الزملاء المصريين الأمريكيين ((Association of Egyptian American Scholars (AEAS)- كما جاء في ص.(8) .
إضافة إلي شروط المعونة الأمريكية حيث جاء في أحد التقارير بتاريخ (22 – 12 – 2007) ما يلي :
أقر الكونجرس الأمريكي تشريعا جديدا يحدد أوجه الإنفاق للمخصصات الأجنبية تضمن عددا من الإجراءات التنظيمية للمعونة المخصصة لمصر، وأكد الكونجرس عدم خضوع المعونة أو من يتلقاها لأي إشراف من الحكومة المصرية.

- 20
http://www.iraqcmm.org/cmm/n51/t22.htm
19 – 3 – 2007.
21-
http://www.thawra.com/data/ouruba/_culture.asp?FileName=10281592612004102506502 1

وأشار التشريع الذي أقره الكونجرس أمس الأول إلي تخصيص ٥٠ مليون دولار لتغيير نظام التعليم في مصر منها ١٠ ملايين مخصصة لتعليم المصريين في مؤسسات أمريكية خلال عام ٢٠٠٨، ووافق الكونجرس أيضا علي تخصيص ٤٥١ مليون دولار كمعونة اقتصادية توزع علي أساس أنها منح في مقابل قيام القاهرة باتخاذ المزيد من الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية تضاف إلي التغيرات التي حدثت في السنوات السابقة.

وجاء في نص التشريع أن ما لا يقل عن ١٣٥ مليون دولار من إجمالي المعونة الاقتصادية سيتم توزيعه في شكل إسهامات أمريكية للمشاريع المصرية، والتي يدخل فيها عادة مكون أمريكي وبشرط ألا تقل فيها قيمة المخصصات الأمريكية لبرامج «الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم» عن ٢٠ مليون دولار.

وأكدت مصادر دبلوماسية مصرية في القاهرة أنها توصلت إلي اتفاق مع الإدارة الأمريكية وأقنعتهم بأن يتم تخفيض حجم المعونة السنوية بقيمة ١٠٠ مليون دولار فقط وليس ٢٠٠ مليون دولار كما كان يقترح أعضاء الكونجرس.

وقالت المصادر: مفاوضاتنا مستمرة مع الإدارة الأمريكية لكي يكون الاقتطاع بالمناصفة من المعونة العسكرية والمعونة الاقتصادية.

يذكر أن المعونة المدنية الاقتصادية الأمريكية لمصر بدأت في عام ١٩٧٥ علي يد هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي السابق، وبلغت ٨١٥ مليون دولار سنوياً بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وخصص معظمها لعملية فتح مصر اقتصادياً أمام الأعمال الأمريكية وتكوين طبقة من رجال الأعمال الأثرياء المحليين المتحالفين مع واشنطن.

وبدأت المعونة تنخفض اعتباراً من عام ١٩٩٨ سنوياً بمعدل ٤٠ مليون دولار، هذا ويذكر مركز أبحاث الكونجرس في تقاريره أن الاستراتيجية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين،

كانت تركز في المعونة لمصر علي إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية، أما في فترة الثمانينيات فقد سعت برامج هيئة المعونة الأمريكية إلي التركيز علي مجال الزراعة والتعليم والصحة الإنجابية، وفي التسعينيات ركزت علي تغيير السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية، مثل برامج الخصخصة.

لكن الفترة الجديدة تركز علي التغييرات الديمقراطية والاقتصادية وحقوق الإنسان والأقليات والتعليم ([22]) .

بذلك لن تكون المسألة إلا وقت , لتعلن فيه كلية التربية الفنية جامعة حلوان كقطاع خاسر و مدين , و يجب خصخصته ♠ , بأليات الجودة الشاملة ♥المضافة إليه .

و يمكن أن يعود ذلك إلي ما ورد في تقرير تقييم المشروع , حيث أورد التقرير بعض نقاط أوجه قصور المشروع ؛ نوردها هنا كأساس تقوم عليه مشكلة تطوير كلية التربية الفنية , و ذلك فيما يلي [(23)] :

- **(المشروعات التساهمية - Entrepreneurial projects) مع (الجهات الغير حكومية – NGOS).**
- **عدم إقامة علاقات وروابط مع القيادات السياسية ؛ و المستفيدين من التطوير في المجتمع المدني .**
- **عدم إنشاء آلية لتسويق مخرجات الصندوق .**
- **عدم (وجود آلية لزيادة تمويل الصندوق من خلال مشاركة المجتمع المدني - Fund raising from Civil Servants) .**
- **ركزت معظم مشروعات الصندوق على المجتمع الجامعي (أعضاء هيئة تدريس و طلاب و عاملين) دون التركيز على مردود هذا التطوير , و ربطه باحتياجات المجتمع .**
- **عدم إشراك استشاريين من القطاع الخاص في متابعة أنشطة المشروعات للاستفادة من خبراتهم و توجهاتهم .**

---

[22] - نسخة Google لعنوان http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=6088. وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 14 أيلول (سبتمبر) 2008 17:22:05 GMT.

♠ **الخصخصة عبارة عن عملية التحويل المؤسسي للمشروع أو المرفق العام من القطاع الحكومى الى القطاع الخاص. ويعنى ذلك ضرورة تطبيق أدوات القطاع الخاص فى الادارة الجديدة للمرفق العام مثال ذلك التسعير الاقتصادي ودوافع الربح والقدرات التنافسية والتجديد والابتكار فى الخدمات والتخطيط الاستراتيجي والتنبؤ بالطلب واستخدام الحوافز المادية للعاملين والمعنوية أيضاً – ومحاولة القضاء على الفاقد والضياع والأعطال حتى يتحقق التشغيل الاستراتيجي والتنبؤ بالطلب واستخدام الحوافز المادية للعاملين والمعنوية أيضاً والأعطال حتى يتحقق التشغيل الاقتصادي للمرفق العام.**
هذه النسخة بصيغة html للملف
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024944.pps .
يقوم Google تلقائياً بإنشاء نسخ بصيغة html للوثائق التي يصادفها خلال البحث في الإنترنت،

♥ **آليات خصخصة المرافق العامة , لكون بأحد هذه الوسائل التالية : التصفية , الاندماج , البيع بالكامل (لمستثمر رئيسى محلى أو أجنبى) , البيع الجزئي , إعادة الهيكلة , الايجار للغير , BOT / BOT / BOOT , (إعادة هندسة العمليات – BPR) , (إدارة الجودة الشاملة – TQM) , السيطرة على جميع الانحرافات (Sigma.6) , (التسعير التجارى – Commercialization) , (التحويل لشركة مساهمة (للجمهور – للمديرين – للعاملين) - MBO , EMBO) , الادارة الالكترونية للمرفق العام , خصخصة بعض خطوط التشغيل , التحالفات الاستراتيجية , إحلال إدارة خاصة محل الادارة العامة .**
نفس المرجع السابق .

[23] - **(التقييم الذاتي لأداء الصندوق - Self Assessment) كما أوردتها سجلات اللجنة التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق 2006/11/7**
نسخة Google للعنوان http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-6.htm.
لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في 1 آب (أغسطس) 2008 GMT.12:26:47

و قد كانت بشائر الخصخصة واضحة فيماعرف بتجربة التميز حيث أوضح أ.د./ مغاوى شحاتة رئيس جامعة المنوفية وعضو مجلس إدارة الجامعات المصرية سابقًا : أنه قبل الخوض فى **تجربة التميز** فى الجامعات لابد من تسليط الضوء على وجود التعليم الخاص والمدارس الأجنبية فى جميع مراحل التعليم المختلفة وهو تعليم متميز رغم مجانية التعليم .
و أما عن **قضية التعليم المتميز** فهو من الأفكار الجديدة التى طرأت على العملية التعليمية بعد فشل **فكرة التعليم المتوازى** التى كانت تقوم على قبول الطلاب الذين لم تتح لهم مكاتب التنسيق الالتحاق بكليات القمة بفارق قليل من الدرجات فى مقابل دفع مصروفات ولكن هذه الفكرة لاقت رفضًا قاطعًا لأن بها إصدار لمجهود قام به بعض الطلاب المميزين ويضيف فى حديثه بأن هذه الأفكار الهدف منها تمكين القطاع الخاص من الاستثمار فى التعليم ودفع عملية التعليم إلى الخصخصة , و لقد **بدأت التجربة فعليًا تحت مظلة المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء برنامج متميز فى الكيمياء الحيوية بكلية الزراعة وهى البداية ثم تستكمل بإنشاء كليات متميزة ثم نهاية بجامعة متميزة**

كما يشير نائب رئيس جامعة القاهرة أ.د./ حامد طاهر إلى أن **التعليم المتميز داخل الجامعات الحكومية** "يخدش" مبدأ التكافؤ بين الطلاب داخل المؤسسة التعليمية الواحدة والذى يترتب عليه آثار نفسية سيئة من الحالة النفسية والاجتماعية لأن الطلاب المميزون سيكونون جزرًا منعزلة داخل الحرم الجامعى الحكومى فى الوقت الذى من المفترض أن تلعب عظمة التعليم دورًا مؤثرًا فى عملية المساواة والإخاء والديمقراطية وهذا لا يمكن أن يحدث فى أى مكان فى العالم وكان من الممكن أن تتم هذه التجربة بعيدًا عن الجامعات الحكومية المجانية بأن تقام جامعة خاصة بمصروفات دراسية تحت إشراف وزارة التعليم العالى تهدف للربح المادى مع ضمان جودة العملية التعليمية ..

ويؤكد نائب رئيس جامعة المنوفية الدكتور صبرى عبد اللطيف أن **نظام التميز فى الجامعات الحكومية** له سلبيات وإيجابيات متعددة أبرز إيجابياته تتمثل في بداية مرحلة جديدة لتحسين مستوى التعليم فى الجامعات الحكومية لأن أموال هذه التجربة سوف تستغل فى تحسين الدارسة لباقى الطلاب وقد تتسع لتشمل جميع الطلاب **وقد تمت التجربة بالفعل بنجاح فى كلية الهندسة قسم الهندسة الكهربائية وشملت 30 طالبًا من أصل الدفعة 200 طالب بمصروفات 7000 جنيه وكانت متاحة أمام جميع الطلاب الذين اجتازوا فرقة الإعدادى فى الدراسة وهذه الأموال ساهمت فى تدعيم المعامل والورش الخاصة بالكلية** ..

ويرد رئيس جامعة المنوفية الأسبق د. عباس الحفناوى عن التهم الموجهة للتعليم المتميز بأن التميز فى الجامعات الحكومية يختلف تمامًا عن التعليم الخاص حيث إنه عبارة عن ساعات محددة متاحة أمام جميع الطلبة الذين انضموا للكلية عن طريق مكتب التنسيق وتكلفته تقريبًا 8 آلاف جنيه وهى لا تمس أبناء الطبقات المتوسطة لأن التعليم العادى ليس به أى مساس ..

ويدافع مستشار وزير التعليم العالى د. محمود علم الدين قائلا: إنه لا يوجد مصطلح اسمه" التعليم المتميز" وأن الهدف من ذلك هو برامج محددة للطلاب القادرين برغبتهم الشخصية كنوع من التواصل بهدف زيادة عجلة التطوير فى الجامعات الحكومية ([24]) .

و هنا نجد الخبر التالي : ففي جريدة الأحرار الصفحة (1) بتاريخ 23 – 04 – 2007 (17جامعة حكومية معروضة للبيع بعد تطبيق قانون التعليم العالى الجديد) :

---

[24] - لقطة شاشة للعنوان http://forum.egypt.com/arforum/showthread-t_9395.html.
أخذت عن طريق google كما ظهرت في 12 تموز (يوليو) 2008 08:31:00 GMT.

جامعة الإسكندرية بالونة اختبار

١٧ جامعة حكومية معروضة للبيع بعد تطبيق قانون التعليم العالى الجديد

كتب هانى المكاوى:

جامعة الاسكندرية لن تكون الجامعة الوحيدة المعروضة للبيع فجميع جامعات مصر الحكومية الـ ١٧ بالاضافة لجامعة الأزهر ستكون مطروحة للخصخصة بشكل غير مباشر فى حالة تطبيق المشروع الجديد لقانون التعليم العالى الموحد الذى تعده وزارة التعليم العالى حالياً.. ومن المفترض عرضه على البرلمان خلال دورته البرلمانية القادمة والمشروع الجديد يجعل اولوية فى بنوده لما اطلق عليه انشاء مجالس امناء او مجالس حكماء تسحب الصلاحيات من رئيس الجامعة او مجلس الجامعة بحيث تقتصر صلاحيات الاكاديميين على الناحية التعليمية فقط.

اما الشئون المالية والادارية فستكون من مسئولية رئيس مجلس الأمناء الذى هو بالضرورة رجل أعمال من المقربين للحزب الوطنى

وخلال الاجتماع الاخير لمجلس الجامعات برئاسة الوزير هانى هلال تم مناقشة هذا الملف الخطير والتوصيه على ضرورة فصل الملكية عن الادارة الاكاديمية للتعليم الجامعى.. ورغم الاختلاف حول تسمية المجلس الجديد الذى سوف يسحب الصلاحيات الفعلية من رئيس الجامعة ويسندها لاحد رجال الأعمال او المستثمرين الكبار.. إلا ان الاتجاه الحكومى يصر على الفصل بين الناحية الاكاديمية والناحية الادارية مع اسناد المهام الاكبر لمجلس الأمناء او مجلس الحكماء حسب الاتفاق على التسمية فيما بعد.. ولعل ما تم الاتفاق عليه هو ان يكون رئيس مجلس الأمناء او رئيس مجلس الحكماء هو المتحكم الفعلى فى الجامعة.. تماماً كما يحدث حالياً فى الجامعات الخاصة.. والتى يعتبر فيها رئيس الجامعة نفسه مجرد موظف ادارى كبير يعمل لدى رئيس مجلس الأمناء!!

(25)

و في البديل , الصفحة (2) , بتاريخ 14 – 02 – 2008 , جاء ما يلي :

أساتذة الجامعات:

تخصيص مليار جنيه لبرامج جودة التعليم العالى إهدار للمال العام

● دعاء عبد المنعم ●

أعلن الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى أن مشروعات التطوير لمؤسسات التعليم العالى تطبق على جميع الكليات الجامعية فى مختلف القطاعات بهدف تأهيلها للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية للاعتماد وجودة التعليم، حيث رصدت الحكومة لمشروعات الجودة والاعتماد مليار جنيه خلال الخطة الخمسية تتنافس من خلالها جميع الكليات للحصول على الدعم المالى والفنى الذى يؤهلها للتقدم للحصول على هذا الاعتماد.

وأشار هلال إلى أنه تم حتى الآن توقيع خمس اتفاقيات بين صندوق تطوير التعليم وخمس كليات بتكلفة إجمالية ٢٢,٥ مليون جنيه.

واستعرض هلال فى الاجتماع الذى عقده مع مستشاريى وقيادات الوزارة تقريراً حول البرامج الجديدة فى قطاعات التعليم الجامعى، وأوضح أنه تم وضع معايير حقيقية لتلك البرامج وعدد من قطاعات التعليم العالى، وأنه جار الانتهاء من باقى القطاعات التعليمية للوصول إلى معايير أكاديمية قومية متوافقة مع المعايير العالمية، وتم الاتفاق على إنشاء تلك البرامج وإدارتها ومتابعتها وتقييمها بعد بدء العمل بها لضمان جودة العملية التعليمية.

وقال وزير التعليم العالى إنه تم وضع إطار عام فى تلك البرامج تلتزم به الكليات فى تحديد المقابل المادى الذى يسدده الطالب بما لا يغطى التكلفة الكلية للعملية التعليمية وتقل ٥٠٪ مما يؤديه الطالب فى الجامعات الخاصة، وذلك بحد أقصى ٢٠٥ جنيهات للساعة المعتمدة، وتم وضع ضوابط لصرف هذا العائد بتخصيص من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من الدخل للصرف على البرامج وتشغيلها وتخصيص من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ لتحديث المعامل والإمكانات وقدرات العملية التعليمية بالكليات التى تقدم هذه البرامج.

ومن جانبه رأى الدكتور سالم سلام الأستاذ بهندسة المنيا وعضو حركة ٩ مارس أن اعتماد هذه المبالغ لتحقيق أهداف براقة شكلا لن تؤدى إلى تطبيق السياسات التعليمية الفاشلة المطبقة منذ ثلاث سنوات دون تقنين، وأقرب مثال لذلك هو حصول الوزارة على ٧٥٠ مليون جنيه كقرض من البنك الدولى للصرف على سياسات تطوير فاشلة لم تحقق أى عائد حتى الآن.

وأضاف سلام أنه لن يستفيد من تلك البرامج إلا العاملون عليها من القيادات والمحظوظين الذين يتقاضون مبالغ طائلة، وأن المبالغ التى يؤديها الطالب للساعة المعتمدة تعنى خصخصة التعليم بطريقة ملتوية واستشهد سلام بمراكز الجودة والاعتماد التى وصفها بأنها تحولت إلى مكاتب وأجهزة كمبيوتر ولم تثمر عن أى تطوير يذكر.

ومن جانبه رأى الدكتور يحيى القزاز الأستاذ بعلوم حلوان وعضو حركة ٩ مارس أن اعتماد مليار جنيه للجودة يعد نوعاً من إهدار المال العام بصورة قانونية وتساءل كيف يتحدث هلال عن جودة واعتماد دون وجود البنية الأساسية للعملية التعليمية ■

---

[25] http://www.id3m.com/D3M/ShowFilesFoldersText.php?Page=Events&tree_id=596&article_id=62086

حيث نجد في السطر السادس من النهر الأوسط : " تحديد المقابل المادي الذي يسدده الطالب بما لا يغطي التكلفة الكلية للعملية التعليمية , و تقل عن 50 % مما يؤديه الطالب في الجامعات الخاصة " [26] .

ذلك إضافة إلى اعتماد كلية التربية الفنية منذ إنشائها معهداً للبنات و للبنين و حتى وقت قريب , على الدعم الحكومي , باعتبار أن المُخرَج المطلوب تقديمه هو طالب سيقوم بتدريس الفن بالمدارس متكيف مع ظروف الدولة الضعيف اقتصاديا و بأمر تكليف حكومي .

لكنه و منذ العام **(1984)** فكت الدولة الارتباط كلياً نحو تكليف مدرسي التربية الفنية , و أصبح على كل خريج أن يشق طريقة داخل سوق العمل , ناهيك عن ضعف رواتب من عملوا في مجال التدريس منذ العام **(1981)** , و هو ما أدى إلي ارتفاع معدل تسرب هؤلاء من مجال التدريس متجهين إلى سوق العمل المفتوح في غير تخصصهم الذي تم تأهيلهم له .

لقد كان للدعم الحكومي الضعيف عدة أثار سلبية تراكمت منذ لائحة العام **(1987)** , كما كان للمتغيرات العالمية السريعة خاصة في مجالي الفنون و التقنية , أثراً سيئاً على تطور الكلية لعدم استطاعتها اللحاق بركبها , و يمكن إيجاز ذلك فيما يلي :

أولاً : تأثير ضعف التمويل الحكومي :

1 – أدى ضعف الميزانية الممنوحة للكلية إلي سوء تجهيز القاعات الدراسية و المراسم و الورش .
2 – أدى ضعف رواتب أعضاء هيئة التدريس إلى تقصيرهم في العمل و في السعي العلمي .
3 – أدى ضعف المصروف علي الأبحاث العلمية و التقنية إلي انحدار المستوي نحو الأسوأ .
4 – أدى ضعف المصروف علي الخامات و العدد و الميكنة إضافة إلى فساد الذمم , إلي ضعف مستوى التدريب .

ثانياً : التكيف مع عصر العولمة (أو ما بعد بعد الحداثة) :

1 – أدي عدم ملاحقة التطور التقني في العالم إلي تخلف واضح في تطبيق مجالات الميديا و علوم الدجيتال و البرمجة ناهيك عن مجالات أسكربت الحركة .
كما أدي التطور التقني و عدم اللحاق به , إلي تخلف واضح في فن الليزر و اللوميا بصفة عامة و كذلك الكيناتك .
2– أدى سوء التصرف و عدم الخبرة و الأمانة , إلي تآكل الورش و المعدات .
3 – أدي تطور مفهوم الفن التشكيلي إلي الفن البصري إلى حدوث ارتباك واضح , فلم تحصله المناهج الدراسية و لم تستوعبه المراسم و اختلطت الأمور في عقول الطلاب ؛ و أصبح التفكير الفني في جهة و المناهج الدراسية التي لا تتحرك بل تسوء بانقضاء الأجيال في الجهة المقابلة .
وبالتالي انعكس ذلك في الميدان التطبيقي للطلاب والخريجين ككل , مما أدي إلي ضعف إعدادهم لسوق العمل , بل و أدي ذلك إلي حدوث تذبذب في شخصية الطلاب الفنية و التذوقية .
4 – أدي ظهور الكليات الأخرى و الأقسام المشابهة إلى تراكم للخريجين بسوق العمل , مما أدي إلي إغراق السوق بالعمالة زائدة , فركدت مهنة معلم الفنون .
كما أن إنشاء هذه الكليات المناظرة علي عجل أدي لضعف مستوى الخريجين , نتيجة لضعف أعضاء هيئة التدريس بها، نظرا لانتداب بعضهم من كليات أخرى فكان هدفهم اكتساب الربح المالي دون اهتمام بالتحصيل العلمي ، و تعيين أعضاء أخرين قد تكون رفضت كلياتهم الأم تعيينهم بها نظرا لضعف مستواهم العلمي ، كما استعانوا ببعض المدرسين والموجهين من وزارة التربية والتعليم .
هكذا أصبح التنافس على فرصة العمل بين طوفان الخريجين المتعددي مصادر التأهيل مريراً , فضاعت كفاءة الخريج و قيمته بسوق العمل .

ثالثاً : جودة الإدارة :

1 – أدي انعدم الكفاءات الإدارية إلي ضعف في الإدارة البشرية و المالية , و استخدمت الشئون القانونية كمخلب قط لتأديب المغضوب عليهم , فضاعت الأهداف و الإستراتيجيات و التنمية .
2 – سيطر بعض أصحاب النفوذ علي المجال فزادت الفتن و المكائد و الدسائس و أصبح مناخ العمل مليئاً بالمؤامرات و الدسائس .
3 – أصبحت فكرة ليس بالإمكان أبدع مما كان , معطلة لأصحاب القدرات و المتطلعين للتطوير و التحسين .
4 – أدى انتشار معايير المحسوبية و تفشي الرشوة , و الشللية , و لوبي المصالح الشخصية , إلي انتشار ثقافة الكذب و المداهنة , و حب الظهور الزائف و كلها معوقات تنموية .
5 - اعتمدت بعض القيادات سياسة تفريغ تحت الأقدام , مما ولد فجوة بين الأجيال المتعاقبة .

---

26 - http://www.id3m.com/D3M/ShowFilesFoldersText.php?Page=Egy&tree_id=418&article_id=139916

6 - استقدمت بعض الكفاءات المتوسطة ممن يجيدون فن المجاملة و تقديم الخدمات الشخصية , مما أدي إلي تحطيم الكفاءات التي تحاول الوقوف و تقديم عمل جاد و حقيقي .
7- غاب التخطيط الاستراتيجي و المرحلي , و الرؤية للمستقبل , فضاع الخريج في متاهات سوق عمل غير مؤهل له , و بالتالي أصبحت الكلية كمصدر لإعداد الطالب تمثل عبء على أولياء الأمور , و مضيعة للوقت بالنسبة للطالب , فزادت نسبة التسرب , مما عمد بالإدارة إلى التدليس في النتائج و نسب الغياب لتغطية الموقف .

رابعاً : مجال تنمية الموارد البشرية :

و في خلال ذلك , كان التطور في سوق العمل متنامياً , فقد خلق الخريجون في محاولاتهم اليائسة لكسب عيشهم خارج مجال تخصصهم (التربية و التعليم) عدة مجالات مرتبطة أتاحت لهم إمكانية العيش , منها :

- مجال الفئات الخاصة :

(المتخلفين عقلياً - الصم و البكم – العميان – الأحداث - المدمنين – السرطان – المسنيين - الأمراض العقلية) **(اتجاه العلاج بالفن و إعادة التأهيل بالفن)** .

- العمل مع المصانع - و صناعات صغيره - و الأسر المنتجة :

(كمجالات النحت - و الخزف - و التصميم - و الرسم/ التصوير - و أشغال الخشب - و الجلد - و المعادن - و النسيج - و الطباعة) **(اتجاه فنى تطبيقى)** .

- مجالات الإعلام - و الدعاية و الإعلان على مشاربها **(اتجاه فنى تطبيقى)** .
- التربية متحفيه - و القطاع المتحفي **(اتجاه تثقيفى)** .
- النقد / التذوق : الفني **(اتجاه تثقيفى)**.

و رغم استجابة الكلية في اللائحة الجديدة بالإفساح لتخصص التثقيف بالفن , إلا أنها لم تحرك ساكناً , نحو تنمية قطاع العمل أمام الخريجين لفتح أسواق العمل أمامهم , من خلال تعديل المناهج أو اختبار سوق العمل لخريجيها , مما جعل الإقبال عليها ضعيفاً .

خامساً : التكيف مع عصر العولمة :

لازالت الكلية غير جادة في متابعة ما جد من تغيرات علي الفن و الذي هو أحد دعامتيها , فلا هي أخذت بالجوانب التقنية , و لا بالأبعاد الفلسفية و التذوقية, و لازالت تواجه تحديات العصر وفق منطق الستينات من القرن المنصرم .

تحديد المشكلة :

مما سبق يقوم البحث على كيفية توجيه كلية التربية الفنية نحو تفعيل آليات للعمل التكاملي ، إذ أن عمل منشآت الأعمال على نحوٍ فردي يحقق لها مستوى أداء اقتصادي معين ، و في النهوض بمستوى الأداء إلى الحد الاقتصادي الذي يتحدد وفقاً للمقارنة المرجعية (Benchmarking) التي أفرزتها التحولات التي شهدها أداءا منشآت الأعمال الصغيرة في العالم والتي بدورها دفعت نحو مواجهة تحديات العولمة من جهة والتغلب على قيود الواقع (العمل الفردي) من جهة أخرى ؛ فيما يعكس بحد ذاته إطاراً عاماً لمشكلة البحث .

وعلى هذا النحو تم بلورة مجموعة من التساؤلات , هي :

1 - ما هي طبيعة العلاقة المنطقية التي تحدثها عملية تطبيق استراتيجيات التكامل في مجال عمل كلية التربية الفنية (كمنشآت أعمال) ؟
2 - ما هي المعالجات الرياضية التي من شأنها أن تعكس الجانب الإجرائي لترشيد قرارات التكامل التي تنبثق عن تلك الاستراتيجيات ؟
3 - ما هو السبيل إلى تقويم الكفاءة و الفاعلية و الحجم و السعة و المجال الاقتصادي في تنفيذ استراتيجيات التكامل ؟
4 - ما هي النتائج الاقتصادية و طبيعة تأثيرها في مستوى الأداء الاقتصادي عند التوسع في مشروع التكامل أو التراجع عنه في منشآت الأعمال الصغيرة ؟

الأهداف :

يهدف البحث , كما يهدف مشروع تطوير قطاع التعليم العالي ، إلي مواكبة التغيرات العالمية , من خلال فعالية التطوير و مواكبة السوق , و من خلال مفهوم المنافسة , و التغيرات الحادثة على :
- مجالي الفن و نظم الحوسبة الإلكترونية .
- السوق من حيث العمالة و من زاوية تنمية الموارد البشرية .
- المنظمات و سوق المال .

و في إطار تحديد الأساليب الممكنة لرعاية المنشآت الصغيرة ، فضلاً عن طرح أفكار عملية من شأنها التشجيع نحو الولوج في الاستثمار بالمشاريع الصغيرة وعدم التردد أو التخوف من ظاهرة شيوع المنظمات الأسيرة (Captive Organizations) أو التخوف من خسارة قطاع و خصخصته .
يهدف البحث إلى تعميق الثقة بالقدرات الحالية في مواجهة المخاطر الاستثمارية في هذه المنظمات و رصد نجاحاتها في إطار تطبيق مفاهيم استراتيجيات التكامل والنظريات الاقتصادية الخاصة بتحديد اقتصاديات السعة أو الحجم .
إذ أن تطبيق المقولات العلمية تمثل درعاً واقياً يحمي صغار المستثمرين في إطار البيئة التنافسية التي تحيطه ؛ ولا سيما أن المنافسة الحالية في إطار (العولمة - Globalization) في مجال الإنتاج والأسواق والاستثمار حادة بين الكبار والصغار ، وأن منافسة الغلبة فيها للأقوى والقيمة للمعلومات .

كما يهدف البحث إلى طرح النماذج الرياضية التي تعكس ديناميه النموذج لغايات تنافسية و تحديداً في إطار اختبار المتغيرات الانتقائية التي تخدم اختيارات الإدارة الاستراتيجية في المنشآت الصغيرة الحجم حيال التكامل والأداء الاقتصادي المستهدف .

<u>الفروض :</u>

من المفترض أن تؤثر تغيرات عصر العولمة علي التخطيط , خاصة بعد اعتماد إدارة الجودة الشاملة , و العمل بمعايير السوق و التنافسية .
و أن يكون التأثير في نوعية التدريب لعضو هيئة التدريس , و نوعية الطالب و تأهيله لسوق عمل مختلف , و لا شك كذلك علي المناهج المرسومة لكل هذا *.
بينما :
1 - يرافق عملية التكامل بأنواعه تحقيق معدلات أداء اقتصادية تفوق معدل التغيير الذي يحصل على مدخلات العمليات المعدة لأغراض التكامل .
2 - ينخفض مستوى النتائج (المخرجات) التي تحققها منشآت الأعمال الصغيرة بمعدلات أدنى من معدلات تخفيض مستوى التكامل الخلفي .
3 - تساهم زيادة معدلات الاستثمار المتحققة من التكامل الخلفي والأمامي في تحقيق معدلات نماء أعلى من مجموع نماء منشآت الأعمال الصغيرة وكل على انفراد .

و ذلك بغرض بلورة إجابات منطقية توضح العلاقة القائمة في عنوان البحث وأهدافه ، فإن تحليل ذلك سيكون على أساس التحليل الرياضي للعلاقات الدالية واشتقاقاتها الخطية المباشرة .

كما يفترض الباحث أن تشكل أبعاد التأثير الإيجابي على نتائج التكامل المنشود في إطار منشآت الأعمال الصغيرة وأداؤها الاقتصادي يقوم على الأداء الاقتصادي الذي تعاضده استراتيجيات التكامل على تقديرات تحددها مجموعة عوامل أهمها :
1 - السلوك المنطقي لآليات التكامل وعلاقتها باقتصاديات السعة واقتصاديات المجال .
2 - إمكانية الإرتكاز على بيانات دقيقة تساعد في تحديد سلوك النموذج الرياضي و اشتقاقاته إلى حد الحصول على تقديرات عقلانية للنتائج .
3 - السيطرة على الظروف المحيطة بتفعيل التكامل , و ذلك وفق الأبعاد التالية :
- (خيارات التكامل - Integration Choices) .
- تعظيم العائد من التكامل (أي تعظيم العائد الاقتصادي) .
- تعظيم العائد الاقتصادي لأداء منشآت الأعمال في إطار التكامل .
- (كفاءة السعة الحجمية - Maximize the Revenue Size Efficiency) .
- (كفاءة السعة المجالية - Scope Efficiency) .
- فاعلية التكامل في منشآت الأعمال صغيرة الحجم (Integration Effectiveness) .

---

* و ذلك بخاصة لأن كلية التربية الفنية مستفيدة من (صندوق تمويل مشروع تطوير التعليم العالي – HEEPF) .

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من كونه يتصدى إلى موضوع أصطلح عليه على وفق إعادة صياغة مذاهب المناهج الاقتصادية وهو اقتصاد ما بعد الصناعة والمسمى بالمذهب المنظمي (Entrepreneurialism) (♣) والذي بدأ ينتشر في عدد كبير من الدول المتقدمة و النامية ([27]) ، ومع تصديه لهذا الموضوع فإن أهميته تكمن في الآتي:

1 - توكيد أهمية النزعة نحو أداء منشآت الأعمال الصغيرة و على وجه التحديد بشيوع استخدام تكنولوجيا الكومبيوتر الجديدة والاستثمارات الصغيرة بإقامة توليفات أعمال خدمية تعمل كقوة دافعة للتنمية الناشئة .

2 - يفيد البحث في عرض مفاهيم نظرية وتطبيقية تساندها نماذج كمية يمكن استخدامها لترشيد القرارات الاستراتيجية في إطار ممارسة مختلف أنشطة المنشأة الصغيرة . ولا سيما وأن هذا العصر هو عصر المنتظم (Age of Entrepreneur)وأن الاتجاه في الأغلب هو نحو المهمة الحرة والاستثمار المحدود ضمن الإمكانات المحدودة في دنيا الأعمال .

3 - يساهم البحث في فتح آفاق جديدة تساعد المعنيين بالتخطيط التنموي في رسم سياسات ترتبط بدور المنشآت الأعمال في تعزيز مختلف البرامج الإنمائية .

منهج البحث :

يوضح الجدول التالى أساليب البحث التى يستخدمها الباحث أثناء دراسته :

(أسلوب التفسير الظاهرى – phenomenological hermentics method) :

" و هو الأسلوب الظاهرى , المعتمد على مبحث التفسير حينما يكون التفسير نهجاً تحليلياً , يعنى بالعلاقة بين الذات و الموضوع كعلامة , كما يركز على الرمزية الثقافية فى العمل و تحليلها , حيث يتجاوز التحليل حدود الدلالة الرمزية, لينفذ نحو القواعد الضمنية فيكتشفها الرمز " [(28)] .

و " يعد أول من أستخدم الأسلوب الظاهرى , و منهجه هو (هوسرل) , حينما أراد أن نُبْعِدَ عن الرؤية , كل ما هو طاف فى مجري الوعى , من موضوعات و حالات , لنرى ما وراء ذلك " [(29)].

و لقد " حدد (مارتن هيدجر) أن منهج الظواهر , يقوم على ضرورة دراسة وقائع الفكر و المعرفة دراسة وصفية خالصة , بوصفها ظواهر معاشة , معانيها فى باطن شعورنا , باعتباره منهج يعتمد على (الظاهرة الإنسانية) محاولاً وصفها باعتبارها (ظاهرة معاشة) " [(30)] .

و قد تناول من خلاله الباحث المنطلقات التالية :

- بالجودة الشاملة .
- تطوير التعليم العالي بمصر .
- التربية الفنية و مجال التطوير عبر الفنون البصرية .

(الاختزال الفينومنولوجي) :

هو المنهج الأساسي الذي وضعه هوسرل ليدل على المجال المميز للفينومنولوجيا ولإثارة المشكلات داخل هذا المجال , وينحصر هذا المنهج في وضع العالم بين قوسين أي في تعليق الحكم على العالم الواقعي الذي نعيش فيه , و الامتناع منهجياً عن إصدار أحكام وجودية تتعلق به , و إذ ذك يبدو لنا العالم بوصفه ظاهرة مباشرة للشعور الخالص أو الوعي , و يتجلى لنا ماهية الشعور أو الوعي هو كونه وعياً بوجود شيء ما , و من ثم تتحدد مهمة الفينومنولوجيا في وصفها بنيان الشعور الخالص في علاقته بموضوعات العالم , و استخلاص معنى الظواهر بإرجاعها إلى البنيان المقابل لها من الشعور الخالص .

ليس معنى الاختزال الفينومنولوجي إنكار يقين الإدراك الحسي و الموقف الطبيعي من العالم , و إنما معناه ضرورة الابتعاد مؤقتاً عن هذا اليقين البديهي الذي يفترضه كل فكر و كل فعل و كي ما يتسنى إبرازه و إيضاح دلالته , أي أنه يجب كما يقول هوسرل أن نكف مؤقتاً عن التواطؤ مع العالم لكي ننظر إليه نظرة جديدة تكشف عن معنى العالم و عن أصل الظواهر في الشعور الخلاص .

من ناحية أخرى كان لـ " سارتر " فضل توظيف التفكير الفينومنولوجي وتطبيقه [(31)] .

♣ - يقصد بالمنظم (Entrepreneur) بأنه صاحب المشروع الذي يبادر بالقيام بلإنشاء مشروع صغير وبملكية خاصة وذو نزعة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومستعد لتحمل المخاطرة.

[27] - أبو قحف ، 2001 ، ص.(91).

[28] - شكري محمد عياد ؛ " دائرة الإبداع : مقدمة فى أصول النقد " , دار الياس للطباعة و النشر , القاهرة , مصر , (1978) , صص. { 47 - 77 } .

29 - زكي نجيب محمود ؛ " من زاوية فلسفية " , دار الشروق , بيروت , لبنان , (1979) , ص. (91) .

30 - زكريا إبراهيم ؛ " فلسفة الفن : فى الفكر المعاصر " , مكتبة مصر , القاهرة , (1966) , ص.(258) .

[31] - لقطة شاشة من Google للصفحة

http://www.annabaa.org/nbanews/60/603.htm.

كما ظهرت في 27 آب (أغسطس) 2008 GMT22:00:08

و يتناول من خلاله الباحث المنطلقات التالية :
- المعايير التي تقوم وفقاً لها المنشأت الصغيرة .
- عوامل النهوض بالمستوى التكاملي .

(أسلوب المحاكاة – Simulation) :

" و هذا الأسلوب يجري فى إطار نظرية الاحتمالات , أما بالنسبة لظاهرة واقعية أو فعلية , أو لظاهرة محتملة , أو من أجل التنبؤ بما سيكون عليه حال ظاهرة بعينها في حالة قيام ظروف جديدة (محتملة الآن) , أو غير محتملة و لكن متوقعة أو يستحسن الاستعداد لها , كما يستخدم أسلوب المحاكاة لمقارنة (أنموذج عشوائي أو منطقي) يوضع من وحي التتابع الزمن لأحوال الظاهرة المدروسة , مقارنةً بالحقيقة الفعلية – أو القائمة فعلاً – للظاهرة موضع الدراسة .
و يبدأ أسلوب المحاكاة , ككل أساليب البحث بجمع البيانات أو المعلومات الممكنة عن الظاهرة القائمة , أو وضع نماذج للبيانات عن الظاهرة المحتملة و اختبار واقعيتها حتى لو كانت بيانات عشوائية فى هذه الحالة , و بين النموذج الذي يحاكى الظاهرة وفقاً للبيانات المقسمة إلى مجموعات تختص كل منها بجانب , أو بحالة , أو بمرحلة من جوانب الظاهرة , أو تحولاتها المحتملة فى المراحل المتوقعة.
و الحقيقة أن تطور أسلوب المحاكاة , و خصوصاً أثناء تطبيقاته على فروع العلم المختلفة أدى إلى استفادة هذا المنهج كثيراً من تطور تطبيقات علوم :
- (المعلومات و المعلوميات (الإحداثيات) – informatics) فى استخدامات عديدة للحاسب الآلى .
- (دراسة التحولات الزمنية – stochastic) و شبه العشوائية .
- من التطور فى تطبيق نظرية الاحتمالات .
و فى كل الأحوال فإن هذا الأسلوب يعد أحد الأساليب البحثية المرتبطة بتطور مفهوم (المنظومة –system) فى الدراسات العلمية الحديثة , و هو المفهوم الذي يربط و يكشف الارتباط بين الظاهرة المعينة و الظواهر الآخرى , و بين الأجزاء و المكونات الداخلية , و تحولاتها جميعاً – للظاهرة المدروسة " [32] .

و يتناول من خلاله الباحث المنطلق التالى :
- الإطار التحليلي للعلاقة التكاملية الاقتصادية التي تنشدها المنشآت الصغيرة :

محاور الدراسة الإقتصادية :

أولاً : المعايير التى تقوم وفقاً لها المنشأت الصغيرة :

تقوم المنشأت الصغيرة وفق :
- طبيعة الحيازة الاقتصادية لعوامل الإنتاج و منافذ التوزيع .
- و يكون نموها مرهوناً بـ (نماذج تعظيم النمو - Growth Maximization Model) .

فلقد ارتبط مفهوم منشآت الأعمال الصغيرة بنوعين من المعايير , التي استخدمت لأغراض تصنيف المنشآت , **و هي على النحو الآتى** [33] **:**
1- المعايير النوعية :
و التي تصنف حسب طبيعة مشاركة الإدارة في أداء العمل والعاملين , و غالباً ما تكون أعباء اتخاذ القرارات التشغيلية و الإدارية على عاتق المالك ، فضلاً عن وجود معايير قانونية للمنشأة الصغيرة و معايير تكنولوجية و تنظيمية .
2- المعايير الكمية :
و أهم هذه المعايير و أوسعها انتشاراً هي معايير عدد العاملين و رأس المال المستثمر و حجم الموجودات و غيرها ؛ و من المعايير الكمية التي اعتمدتها منظمة التعاون و التنمية لتصنيف منشآت الأعمال هو معيار عدد العاملين ، وعلى وفق ذلك يتم تحديد حجم المنشأة ، و هو وفق ما يأتي :
-عدد العاملين أقل من (20) فتعد منشأة صغيرة جداً .
-عدد العاملين أكثر من (20) وحتى (99) فتعدّ منشأة صغيرة .
-عدد العاملين بين (100-499) فتعدّ منشأة متوسطة .
-عدد العاملين أكثر من (500) تعدّ منشأة كبيرة .

---

32 - أمجد مصطفي أحمد (1993) , " العلاقة بين المحتوي الفكري و النظم الإنشائية للنحت البارز المصري القديم : كمدخل لتدريس فن النحت بكلية التربية الفنية ",رسالة ماجستير جامعة حلوان – كلية التربية الفنية , القاهرة , (34) .
33 - مازن شيحا ؛ " تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية " ، آفاق اقتصادية ، المجلد 22 ، العدد 88 ، السنة 2001 , ص. (88) .

ولكن محتوى هذا المعيار لم يعتمد على نطاق عالمي ، حيث طرح (Brotch & Heimins) معياراً كمياً شاع استخدامه في الدول النامية حيث حدد المنشأة الصغيرة بعدد العمال فيها بما يقع بين (10-49) وإن ما زاد على ذلك هي منشأة متوسطة و كبيرة ، و ما قلّ عن ذلك فهي منشأة صغيرة (أسرية) .

كما أن هناك تصنيفاً شاملاً عرضه " مازن شيحا " [34] يوضح طبيعة الاختلافات في تحديد معايير منشآت الأعمال في البيئة الأجنبية والعربية , و على النحو الآتي :

الجدول(1)
نماذج للمعايير الكمية الشائعة

الدولة	القطاع	الحد الأعلى
	آ. العمالة	
الدانمارك	جميع القطاعات	(20 صغيرة ومتوسطة)
ايرلندا	جميع القطاعات	
النرويج	جميع القطاعات	
النمسا	جميع القطاعات	(50 صغيرة ومتوسطة)
بلجيكا	جميع القطاعات	
فرنسا	جميع القطاعات	
السويد	جميع القطاعات	
سويسرا	جميع القطاعات	
ألمانيا	جميع القطاعات	(100صغيرة ومتوسطة ، تصنيف بروتش و هيمنز)
كنــدا	الصناعات التحويلية	100
	بقية الصناعات	(50 صغيرة و متوسطة)
الولايات المتحدة	الصناعة	250صغيرة
		500متوسطة
كوريا الجنوبية	الصناعة	20صغيرة ، 300 متوسطة
	الخدمات	50صغيرة ، 300 كتوسطة
مصر	جميع القطاعات	9
تركيا	جميع القطاعات	9
الهند	جميع القطاعات	100صغيرة ومتوسطة (بروتش و هيمنز)
البنك الدولي(8)	الصناعة	50صغيرة
	ب. الأصول رأس المال	
الولايات المتحدة (5)	جميع القطاعات	285ألف دولار صغيرة
كوريا الجنوبية (6)	جميع القطاعات	200ألف دولار صغيرة
الهند	جميع القطاعات	30ألف دولار صغيرة
نيجيريا	جميع القطاعات	227.800ألف دولار صغيرة (1,1 مليون دولار متوسطة)
الهند	جميع القطاعات	100ألف دولار صغيرة
الباكستان	جميع القطاعات	50ألف دولار صغيرة
مصر	جميع القطاعات	440ألف دولار (صغيرة ومتوسطة)
اليابان	الصناعة	100مليون ين
منظمة العمل الدولية	الصناعة	100ألف دولار صغيرة (8)
	ج - المبيعات	
كنــدا	حالات خاصة	5مليون دولار (صغيرة ومتوسطة)
	د: (العمالة ورأس المال) الأصول	
فنلندا	جميع القطاعات	100عامل + 75 ألف دولار

[34] **- مازن شيحا ، 2001 ، ص ص 145-148.**

إيطاليا	جميع القطاعات	300عامل + 10.5 مليون دولار
الفلبين	جميع القطاعات جميع القطاعات	(99عامل + 2.5 مليون دولار) صغيرة (200عامل + 10 مليون دولار) متوسطة
اليابان	الصناعات التحويلية	300عامل + 400 ألف دولار
	القطاعات الأخرى	50عامل + 8- ألف دولار

كما تشير معطيات الجدول (2) إلى المعايير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

الجدول(2)

المعايير المعتمدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

آ. معيار العمالة	
البحرين	9-1صغيرة جداً (8) (تصنيف بروتش وهيمنز(
	49-10صغيرة
	99-50متوسطة
	-100كبيرة
السعودية	49-1صغيرة (6)
الإمارات العربية	9-1صغيرة(7)
الكويت	9-1صغيرة (6)
ب. معيار رأس المال (9)	
السعودية	1مليون ريال – صناعات صغيرة
الإمارات	500ألف درهم – صناعات صغيرة
الكويت (6)	200ألف دينار كويتي كافة القطاعات
البحرين	9ألف دينار بحريني (صغيرة جداً)
	380-19ألف دينار بحريني صغيرة
	1890-380ألف دينار بحريني متوسطة
	-1890فأكثر (نحو مليون دولار) كبيرة

وفيما يخص المعايير التي تعتمدها منظمة الخليج الاستشارات الصناعية التي تمزج بين معيار العاملين وحجم الاستثمار ، فيتح ذلك في الجدول (3) .

الجدول(3)

المعايير المعتمدة من قبل منظمة الخليج الاستشارات الصناعية

المعيار	منشآت صغيرة		منشآت متوسطة		منشآت كبيرة	
	من	إلى	من	إلى	من	إلى
الاستثمار (مليون دينار(	--	1	1	5,5	5,5	--
العمالة	--	30	30	60	60	--

و من خلال العرض السابق يتضح أن هنالك اختلافات بسيطة في تحديد المعايير , و أن أكثرها شيوعاً هي معياري العمل و رأس المال ومعاملهما , و يرتبط ذلك بطبيعة الأهداف التي تنشدها الدولة في تصنيفاتها لهذه المنشآت .

كما إن هذه المؤشرات تعزز أهمية الولوج في رسم استراتيجية شاملة للتكامل [35] , بين منشآت الأعمال الصغيرة في الوطن العربي [36] .

ثانياً :أهم عوامل النهوض بالمستوى التكاملي :

1- إسهامات الموارد البشرية :

إن معرفة الأمم لرأسمالها البشري معرفة دقيقة أساس كل تقدم [37] و يشكل العنصر البشري أحد مصادر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأية دولة ، و في إطار أهميته في العلاقات الدولية كرأسمال بشري لا يمكن أن يعمل دون مزجه مع عوامل أخرى منها ما يتعلق بالتركيب السكاني و هيكل الأعمار و درجة التجانس الاجتماعي ، إذ إن شيوع التجانس في المجتمع يدفع باتجاه الوحدة و التماسك في حين تعدد القوميات والأجناس قد يرتبط بظاهرة التوتر إلى حد ما .

وكذلك الأمر فإن ارتفاع مؤشرات التقدم الثقافي والتكنولوجي والصحي والعلمي يساعد في تحقيق التفوق الحضاري من خلال الموارد البشرية التي تعد وعاءً مهماً في بناء الحضارة .

ومع هذا لا يمكن أن يكون الكم البشري وحده عاملاً حاسماً في تحديد قوة المنشآت و أساس علاقاتها مع الغير , و إنما يرتبط بتوجيه هذا الكم الوجهة الصحيحة لبناء الذات وبناء العلاقات الاجتماعية خارج الأطر التقليدية .

وفي هذا السياق فان تنمية رأس المال البشري هي تنمية لأجله و لذاته ، و أن تنمية الموارد البشرية هي أهم حلقات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لاسيما و ان تنمية الموارد البشرية أصبحت دالة للكم البشري ، و أصبح ذلك الشغل الشاغل لعلماء الاجتماع و السياسة و الاقتصاد و المهتمين بحقوق الإنسان و التوازن الاستراتيجي الدولي و غيرهم من مراكز البحوث و الهيئات الرسمية و مؤسسات المجتمع المدني الحديث ، و ان الحديث عن تنمية العلاقات في المجتمع الواحد لا يحمل معنى إذا كان يخلو من هذا الهدف ذي الأبعاد الإنسانية و لو ضمن حدوده الدنيا ، لقد كان هذا المفهوم وراء الإنجازات التي حققتها البشرية عبر أية حضارة بارزة بل هو سر تفوقها وسبب مسارها التطوري [38] , و هكذا فقد تطور مفهوم التعامل مع الكم البشري كمصدر قوة ليشمل في أولوياته تنمية هذه الموارد ليقود جوانب القوة الأخرى ، و أصبحت معايير استخدام الكم البشري متعددة الأوجه و تتمحور حول البعد الأخلاقي للإنسان و إنسانيته ، و نشير في هذا الصدد إلى نص " ابن خلدون " في (مقدمته) عندما قال : "الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة ، وكل ما في الطبيعة مسخر له " .

2 - إسهامات المجال الاقتصادي :

يترتب على المجال الاقتصادي علاقات تتجاذبها الأطراف المختلفة أو المتشابهة في القوة الاقتصادية الإقليمية والدولية ، و يعد التعاون بين المنشآت الصغيرة من أهم التطورات التي تحدث تغييراً لصالحها في ميدان التعاون المحلي و الإقليمي و تحديد مستقبلها و وزنها ، مع الإعتبار للوضع الجغرافي و الثقافي و الحضاري للمنطقة و الذي يؤهلها لصياغة استراتيجية اقتصادية مؤهلة للمنافسة العالمية .

كما يمثل المجال الاقتصادي فيما إذا أحسن استخدامه عنصر ضغط مهم ومؤثر [39] على النظم المناهضة للتكامل بين الكيانات الاقتصادية الصغيرة ، و في إطار السوق المصري فإن توفر الموارد النادرة يوفر مستلزمات تحقيق العلاقات التكاملية بين منشآت الأعمال و غيرها مع دعمها بتهيئة الشروط الاقتصادية المناسبة.

و في هذا السياق فإن المقومات الحضارية و الثقافية و الاجتماعية مع المجال الاقتصادي سيكون لها دوراً مهماً في صهر تلك المقومات , ضمن خصائص مميزة لمستوى التكامل الجمعي ، و على هذا النحو باتت الحاجة إلى التكامل ضرورة لا يمكن تجاهلها في إطار تحقيق المنافع المتبادلة و المتكافئة بين المنشآت الصغيرة من جهة وبين هذه المنشآت وغيرها عبر الحدود الجغرافية .

ويشير (الحمصي) إلى مجموعة اعتبارات ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين منشآت الأعمال و الذي يؤدي إلى إقامة علاقات متعددة الأوجه و الأبعاد [40] ، إذ تساهم العديد من العناصر في تحديد المقومات الابتدائية للتكامل و التي تشكل بمجموعها نسيجاً مترابطاً يعكس إعتمادية هذه المنشآت بعضها على البعض الآخر كوحدة متكاملة و متكافئة , و لاسيما و ان هناك عناصر العوز و النواقص التي تنشأ بسبب حاجة الهياكل الإنتاجية الحالية أو الموارد الإنمائية أو الإمكانات التسويقية ، وبذلك فإن عنصر العوز يعد أحد دوافع التكامل مع الغير ، و هذه هي إحدى صيغ بناء العلاقات التبادلية بين الوحدات الاقتصادية التي تنضوي تحت تكتل تكاملي يجري على أثرها صفقات البيع والشراء بحسب و شروط النواميس الاقتصادية , و ترافق هذه الصيغة تنمية ظروف التكامل الجماعي ، إذ تدر على الأطراف المكونة للتكتل منافع اكبر بكثير من تلك التي يمكن أن تنالها منشآت الأعمال و هي

---

35 - **مجدي عبد الله شرارة ؛ " أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة : دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان " ، آفاق اقتصادية ، المجلد 21، العدد 85 ، السنة 2001, ص. (47) .**

36 - **عبد السلام أبو قحف ؛ " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي " ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2001, ص. (95) – رسالة دكتوراة منشورة .**

37 - محمود شاكر ؛ " سكان العالم الإسلامي " ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1976 , ص. (115) .

38 - محمد طه بدوي ، " مدخل إلى علم العلاقات الدولية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972 , ص.(141) .

39 - لويد جنسن ؛ " تفسير السياسة الخارجية " ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتي و محمد السليم سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، 1989 ,ص. (185) .

40 - محمود الحمصي ؛ " خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة لآراء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980 " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ت1 ، 1980 , ص ص. (117-96) .

فرادى ، و على هذا النحو فان التكتل التكاملي هو تدبير هادف ، متعدد الغايات و الوسائل تخدم مختلف التطلعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها لأطراف التكامل ، و على هذا النحو يبرز أنموذجاً يطلق عليه بالتكتل التكاملي ، إذ يساهم ذلك أبعد من الوقوف عند حد توفير المستلزمات و انسيابية الاحتياجات بين الأطراف وإنما تمتد مع الوقت لإنشاء مؤسسات إنتاجية كبيرة الحجم بما يحقق الوفورات المتبادلة ضمن معطيات المجال الاقتصادي و ما يتصل بها من تجاوز التكاليف المزدوجة في إطار محلي أو التكاليف الخالية من التعرفات الجمركية السائدة خارج منطقة التكامل والذي يطلق عليه بالوفورات الخارجية , فضلاً عن تحقيق الوفورات الداخلية التي قد تنشأ عن قيام مشروعات متخصصة ذات حجوم كبيرة قادرة على تطبيق أساليب إنتاجية متطورة ، و تدور عملية خفض الكلف في دائرة الأطراف بالنتيجة نتيجة شيوع ظاهرة النفع المتبادل ضمن إطار التوسع بالإنتاج و تدفقاته على أسواق المنطقة بأسرها، و تعد هذه العملية بحد ذاتها بمثابة حوافز مغرية للمضي بتطوير صيغ وحلقات جديدة للتكامل الجمعي.

أشكال التكامل الاقتصادى :

أ- التكامل الإنتاجى :

يحفز هذا الشكل الأطراف الإنتاجية للمنشآت الصغيرة على تحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية و المستقبلية من خلال تبادل الإمدادات الإنتاجية بين الوحدات و المشاريع و بما يؤدي إلى انخفاض ملموس في التكاليف الإنتاجية ، و مع مرور المراس الإنتاجي تتم عملية تحقيق الوفورات و تحسين النوعية .

ب- التكامل الإنمائى :

يبحث هذا الشكل في تهيئة فرص استثمارية جديدة ضمن ما تتيحه الموارد الطبيعية المتاحة وبما يحقق النفع العام لها ، إذ إن تهيئة الطرف القادر على التمويل و الطرف الذي يتمتع بوفرة موارد محددة و آخر يتمتع بالخبرة و المهارة و الموارد البشرية المؤهلة يمكن أن ينشئ على هذا التعاضد مشاريع إنمائية متكاملة .

3 - التكامل التسويقى :

يدعو التكامل التسويقي إلى استخدام نطاق الأسواق المحلية على نطاقٍ أشمل للمتاجرة بالمنتجات النهائية من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وبما يشجع إقامة مشروعات إنتاجية ذات حجوم كبيرة ، مستفيدة من وفورات الإنتاج الواسع وتخفيض التكاليف الحدية و ما يترتب عليها من تعزيز العوائد الناجمة من حجوم الاستثمارات في هذه المشروعات .

و لا يقف الأمر عند المسألة التسويقية و إنما تحقيق مرامي إنمائية متعددة الأغراض ، و مع مرور الزمن و اكتساب الخبرة في مجال الإنتاج و السوق فإنه وفقاً لمفهوم (منحنى الخبرة Experience Curve -) كلما تضاعفت الخبرة المتراكمة في إنتاج منتج معين فإن الكلفة الخاصة بالوحدة لأنشطة الإنتاج و التسويق تنخفض بنسبة (20% :30%) , و يتحقق ذلك الانخفاض في تكلفة الوحدة من خلال ستة عوامل وهي [41] :

3 - 1 - تحقيق اقتصاديات (وفورات) الحجم الكبير (اقتصاديات السعة) .

3 - 2 - زيادة فعالية أداء القوى العاملة (اثر التعلم) .

3 - 3 - تحسين العملية الإنتاجية بذاتها .

3 - 4 - الوصول إلى تنميط المنتج .

3 - 5 - الوصول إلى التصميم الأمثل للمنتج .

3 - 6 - تنمية عدد من البدائل في مكونات المنتج ذاته .

4 - التكامل الثقافي والحضارى :

يأتي هذا النمط من التكامل نتيجة لتشابه أنماط الحياة الاجتماعية بين سكان المنطقة ، إذ تنشأ مجموعة فعاليات و مؤسسات ثقافية و تعليمية كرد فعل لتحقق الأنماط التكاملية المار ذكرها و بما يفتح فرصاً للتواصل المعرفي بين المجتمع و التضامن الجماعي و الدفاع عن المصالح المشتركة والإنجاز الحضاري .

استراتيجيات التكامل وتفعيل القدرة التنافسية :

المفهوم والآلية :

ليس من السهل الحديث عن التكامل الاقتصادي بمفرداته المختلفة من وجهة نظر أيديولوجية دون البحث عن موطئ قدم ملائم في السوق من خلال البحث عن نوافذ استراتيجية ، أي فرص تسويقية ، وان تقوم هذه الصياغة على ما يأتي [42] :

1 - التركيز على الإبداع وليس التقليد منهجاً للتكامل .

2 - البحث عن فرص القيادة في قطاعات محددة من السوق .

3 - تحديد مسارات التنافس على قيمة السلع وليس على الأسعار .

4 - أن تعتمد على قدرتها وقوتها الذاتية في قطاعات محددة من السوق .

---

41 - إسماعيل محمد السيد ؛ " الإدارة الاستراتيجية : مفاهيم وحالات تطبيقية " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1990 , ص. (259) .

42 - توماس هيلين ، ديفيد هنجر ؛ " الإدارة الاستراتيجية " ، ترجمة محمود عبدالحميد مرسي ، و زهير نعيم الصباغ ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية ، 1990, ص. (242) .

إن تحقيق أهداف التكامل في أي من مجالات الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الإمداد و ما شابه ذلك لابد من أن يقوم على تحديد و صياغة البدائل الاستراتيجية التي توضح السلوك المعياري للقيادات الموكلة إليها إدارة المؤسسة الاقتصادية و الاجتماعية فيها ، و توضيح ما هو الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه المؤسسات في المستقبل [43] .

ومن الممكن أن تختار القيادات العليا أكثر من استراتيجية في ضوء نتائج تحليلها للموقف البيئي والوضع الاقتصادي لأنشطتها، إذ أن تحديد نقطة البداية في الشروع بالإنماء الجمعي، والجزئي وتخصيصه لقطاع محدد أو مجال معين يمثل بداية مهمة لكل مستقبل واعد، وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الاستقرار تتناسب مع الظروف البيئية التي يمكن التنبؤ بها وتركز المؤسسات الاقتصادية جميع مواردها في مجال إعمالها الحالية بهدف تحسين ما لديها من مزايا تنافسية، في حين أن استراتيجية النمو سواء في الإنتاج أو السوق عندما تستطيع المؤسسة الاقتصادية من التوسع بسرعة في السوق وكسب حصص سوقية أكبر وإن البيئة التي تعمل بها مؤاتية لهذا النمط من التصرف، وعموماً فان استراتيجية النمو تمكن المؤسسة الاقتصادية النامية من تغطية أخطائها نتيجة ما تحققه من فائض تنظيمي فضلاً عن رفع قيمتها الذاتية في المحيط الذي تعمل فيه .

ومن الممكن أن تتحقق استراتيجية النمو من خلال استراتيجيات التكامل ومنها ما يأتي:

أ. استراتيجية التكامل الرأسي :

تتراوح هذه الاستراتيجية بين السيطرة على جميع حلقات العملية الإنتاجية من استكشاف وبحث وتطوير واستخراج المواد الأولية ثم التصنيع والتسويق والتسليم للمستخدم النهائي، ولعل العمل لهذه الاستراتيجية يتمثل في الصناعات النفطية والتي كانت وما زالت هذه الصناعة بحاجة إلى رعاية شاملة لكل متطلباتها الصناعية، وكذلك الصناعات الأخرى ذات الطلب غير المرن بأنواعها و لاسيما وان التكامل الراسي يصلح في صناعات النفط والمطاط والمعادن الأساسية والسيارات ومنتجات الغابات .

و هناك على الأقل أربعة أنواع من استراتيجيات التكامل الراسي تتراوح بين التكامل الشامل والعقود طويلة الأجل، وطالما هناك شعور بنّاء فيتم تجاوز كل العقبات التي قد تقف أمام التكامل والبحث في إحالة المشروع إلى دائرة الممكن والحتمي.

ب. استراتيجية التكامل الأفقي :

تصلح هذه الاستراتيجية عندما تلجأ الدولة إلى التفكير بزيادة مجال الصناعة أو الزراعة أو ما شابه ذلك، ومن الممكن أن يتم دمج المؤسسات الاقتصادية المتشابهة إلى الحد الذي يصبح أدائها أداءً اقتصادياً وفضلاً عن تحقيق التنسيق بين أنشطتها المختلفة دون دخول هذه المؤسسات بالمنافسة المنهكة لقدراتها وهي مجزأة، فضلاً عن تهيئة هذه القطاعات للعمل باتجاه المنافسة العالمية، إذ أن هذا النوع من المنافسة يتطلب كيانات مؤسسية عالية التأهيل والإمكانات .

المنطق التكاملي :

1 - يرافق عملية التكامل بأنواعه تحقيق معدلات أداء اقتصادية تفوق معدل التغيير الذي يحصل على مدخلات العمليات المعدة لأغراض التكامل .

2 - ينخفض مستوى النتائج (المخرجات) التي تحققها منشآت الأعمال الصغيرة بمعدلات أدنى من معدلات تخفيض مستوى التكامل الخلفي .

3 - تساهم زيادة معدلات الاستثمار المتحققة من التكامل الخلفي والأمامي في تحقيق معدلات نماء أعلى من مجموع نماء منشآت الأعمال الصغيرة وكل على انفراد .

ثالثاً : الإطار التحليلي للعلاقة التكاملية الاقتصادية التي تنشدها المنشآت الصغيرة :

تأسيساً على نوع العلاقة التي تصاغ بموجبها استراتيجيات التكامل و متضمناتها ، يتناول هذا المحور الإطار التحليل الرياضي للعلاقة التكاملية للاستراتيجيات التي من شأنها أن تعدّ مدخلاً مهماً في قياس آلية أداء المنشآت الصغيرة .

ولتوضيح هذه العلاقة نشير إلى كون الأداء الاقتصادي لمنشآت الأعمال الصغيرة يعتمد على عناصر التكامل [44] التي تفصح عنها الخيارات الاستراتيجية لمنشآت الأعمال الصغيرة في أحد أنواع التكامل (التكامل الجزئي- Micro Integration) أو التكامل الكلي - Macro Integration) .

نرمز للأداء الاقتصادي بالرمز(p)

وأن هنالك عناصر تتحدد بموجب الطريقة التي تسعى منشأة الأعمال الصغيرة إلى تبنيها كأن تكون الطريقة في التكامل (خلفي أو أمامي - Backward or Upstream) ، أو كأن تسعى إلى التكامل مع منشأة صغيرة لتسويق سلعها أو لاستكمال

43 - المرجع السابق .

44 -
Brickley, James A., & Clifford W. Smith & Jerold L. Zimmerman , " Managerial Economics and Organizational Architecture " , Irwin & McGraw-Hill, Boston , U.S.A. , 1997, : P.(375)

حاجتها من العناصر التي تساهم في رصد مدخلاتها ومستلزماتها الإنتاجية على أساس (التوريد من الخارج - Outsourcing) والذي يعني استكمال حاجتها من مصادر خارج إطار إمكانياتها الذاتية ووفق صيغ وأشكال وسياسات تحددها المنشأة الصغيرة (كاختيار استراتيجي - Strategic Choice) و تقوم هذه العلاقة على نظرية الاستغلال الأمثل للطاقات التي توفرها بيئة التكامل على نطاق محلي أو دولي وتوفير حوافز قوية لتدنية الكلف وتقصية العوائد ولا سيما في حالة التحولات التي تشهدها الأسواق في إطار العولمة .

والجدير بالذكر أن الخيارات المثالية هي الخيارات التي تحقق قيمة مضافة من خلال إعادة هندسة العلاقات بين المنشآت الصغيرة القائمة على أساس التكامل ، و متى ما توافق المنافع من التغيير و تكاليف هذا التغيير , و على هذا فإن خيارات التكامل لا يمكن التراجع عنها .

وفي هذا السياق يمكن أن نعرض نموذجاً رياضياً يوضح مدى نجاح أو فشل استراتيجية التكامل التي تنشدها منشآت الأعمال الصغيرة و مهما كان نوع التكامل [45] .

و يتمثل النجاح بالمنفعة بالرمز (U)

خلال مدة زمنية محددة (t)

وبذلك ينشد مالك المنشأة الصغيرة تحقيق منفعة خلال مدة معينة (Ut)

ومن الممكن أن يعبر عن هذه المنفعة بتعظيم العوائد (Maximize the revenues) ، فعند تكامل منشأة صغيرة (A) ومنشأة صغيرة (B) فإن خصائص هذا التكامل يتمثل بالنموذج الرياضي :

لذلك

و من أجل تحقيق (U) فليس هناك مجال للحديث عن الأثر بالسالب (for non negative)

وعلى هذا الأساس فإن العائد المتحقق للمالك من خلال التكامل هو

$$U > 0$$

حيث تشير المحصلة النهائية التي نحصل عليها من قيمة (لامبدا) إلى أنها أكبر من الصفر , و لذلك فإن بوادر التكامل الإيجابي تتسع ضمن مدى التوزيع الذي تعرضه معادلة التوزيع :

وفي سياق الحديث عن (تدنية الكلف – Minimal cost) التي ينطوي عليها التكامل بين المنشآت الصغيرة سيكون من خلال مقارنة قيمU / l

والتي يجب أن تكون اقل ما يمكن، وتكون النتيجة التي تشير إلى ذلك من خلال :

$$U\text{-}y = Positive$$

أي يجب أن تكون موجبة.

وهذا النموذج هو محصلة للمؤشر الذي يتحدد بـ :

$$d > 0$$

ومسار تنفيذه من خلال:

a Î 0, 1/2

والذي يتحقق وفقاً للعلاقة الرياضية الآتية :

إن انخفاض قيمة (**لامبدا**) يصاحبه انخفاض في قيمة الانحراف المعياري و التباين , ما يؤدي إلى تحسين محصلة نموذج التكامل بين منشأة الأعمال الصغيرة .

حيث أن مؤشر l و s يعدان مهمان كلما اقتربا من الصفر

مما لا شك فيه أن التكامل بين المنشآت الصغيرة ليس بالضرورة أن تتجه نحو منشآت أعمال كبيرة ، وإنما الهدف الرئيس يكمن في الإبقاء على (السعة الكفوءة الصغيرة الحجم -Minimum Efficient Scale) ،

وتعرف عندئذٍ المنشأة الصغيرة الحجم بأنها منشأة أعمال ذات الحجم الذي يصل فيه معدل كلفته أقل ما يمكن على مدى زمني بعيد .

- - 45

Claillaud, Bernard, & Bruno Jullien, "Managerial Incentives Based on Acquisitions of Information" , Journal of Economics & management Strategy, Vol. 4, Number 3, Fall, 1995, P. (434) .

وأن سعة حجم الأعمال تزداد بازدياد التكامل الذي يضيف إلى عناصر العمليات التحويلية (كلف اقتصاديات المجال Economies of Scopes-)والذي يعني بأن كلف إنتاج أكثر من سلعة في مصنع واحد أو تسويق أكثر من خدمة في منشأة أعمال واحدة هو اقل من مستوى الكلفة التي تنجم عن الإنتاج أو التسويق في منشآت أعمال متفرقة [(46)] .

وتفيد هذه القاعدة النظرية باستعراض الدالة الرياضية التي تساعد في تخمين الكلفة المستهدفة من التكامل المنشود في إطار اقتصاديات السعة واقتصاديات المجال وعلى النحو الآتي :

$$VC = bQ$$

حيث

تكاليف متغيرة = VC = Variable Costs

مقياس رَدِّ سوقِ = b = Market Response Parameter

كمية الانتاج كمخرجات = Q= Quantity of Output produced

و على هذا الأساس فإن التكامل في الأسواق و تفعيل العلاقات التجارية يؤدي إلى تعاضد (الأنشطة الأعمالية - Synergy) في منشآت الأعمال , و يتسع السوق للزيادة في حجم المخرجات ومن ثم تعزيز مزيد من التكامل الخلفي و الأمامي و تهيئة مناخ الاستثمار في منشآت الأعمال الصغيرة ؛ وفي هذا السياق فإن المزيج الأمثل للتكامل الخلفي و الأمامي يمكن أن يحسب على أساس تطوير كفاءة الإنتاج في منشآت الأعمال وفق ما يأتي :

$$MPi / Pi = MPj / Pj$$

For all inputs i and j

ومع زيادة منحنى الطلب على عوامل التكامل فإن ثمة زيادة في السلع الحدية على السعر والتي تعكس الزيادة التراكمية على المخرجات من المدخلات والتي ترتبط باستثمار وحدات نقدية مضافة ، وهكذا يتم تفعيل الدور الإنمائي الذي تلعبه وحدات الأعمال الصغيرة في الاقتصاديات العربية محلياً وإقليمياً ، ونعبر عن هذه العلاقة بالمعادلات الرياضية الآتية :

$$Pi / MPi = Pi / MPi = Mc$$

Where $MR = MC$

Then $Pi = MR * MPi$

و هكذا فإن (الدخل التراكمي يتحقق – Incremental Revenue) في إطار تهيئة ظروف التكامل المنشود لمنشآت الأعمال الصغيرة . .

إن (العوائد من السعة أو الحجم -Return to Scale) هي الأخرى من الممكن رفضها في إطارها الكمي ، والذي يعكس المدى الذي يذهب إليه التكامل في منشآت الأعمال ، إذ أن التباين النسبي الحاصل في الحصول على مزيج مدخلات من مصادر خارج منشأة الأعمال يتحدد من خلال علاقة ذلك التباين بالمدخلات التي تنشدها عملية التكامل .

وبتطبيق هذه النظرية فإن الافتراض الذي يشتق منها هو أن التغيير الذي يحصل بنسبة (1%) لجميع المدخلات التي تدخل في العملية الإنتاجية فإن النتيجة لا بد وأن تنعكس بنسبة أعلى من (1%) على المخرجات .

وتكون المعادلة هي:

$$Q = SA$$

وفي حالة النظر إلى المسألة باتجاه معاكس فإن تحقيق مستوى التكامل الخلفي أو الأمامي بنسبة معينة فإن مستوى انخفاض حجم المخرجات سيكون أقل من مستوى نسبة التخفيض المستهدف في عملية التكامل ، وتكون المعادلة هي :

$$Q = S\ 1/3\ A\ 1/3$$

وبذلك فإن الفرضية الفلسفية التي عرضها البحث الحالي تنسجم تماماً مع الافتراضات التي تم عرضها في الإطار التحليلي للعلاقات المنطقية في المعادلات الرياضية واشتقاقاتها ، وإن تطبيق هذه الافتراضات على أرض الواقع في منشآت الأعمال الصغيرة سوف يحقق مرامي أنموذج البحث الحالي .

46 -
Brickley et. al., 1997: P. 104

نتائج الدراسة و توصياتها :

نتائج البحث :

و تأتي في إطار سوق العمل في عصر العولمة و تخص خريج كلية التربية الفنية ؛ فعلى الرغم من تطور الكلية مع المصطلح (التربية – الفن) شكلاً و موضوعاً , إلا أنها لم تلتفت و رغم ضجة عصر العولمة الذي نعيشه إلي مصطلح الفنون البصرية , و لذلك كان ينبغي أن تتخلص الكلية من أرث مصطلح الفنون التشكيلية و تقسيماته لتواكب تطورات عصر العولمة بما فيها من تكنولوجيات الحواسيب , و تقنيات الالكترونيات و الميكانيكا , و تكنولوجي الخامات و الوسائط و الأدوات و العدد و تجهيزات الورش و المعامل و المختبرات , و تكنولوجي الشبكة العنكبوتية و إمكاناتها في التخاطب العلمي و مجال العلاقات العامة و التسويق الإلكتروني .

كذلك لم تلتفت إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في الأخذ بيد الفنون البصرية و اعتمادها لها ثقافياً .

من هنا كان أهمية تغيير مصطلح التربية الفنية القائم على مجالات الفنون التشكيلية المنصرم ؛ و لأن الفنون البصرية قد قطعت أواصر العلاقة مع التربية و أقامتها مع الثقافة الشاملة , فعبرت أبواب العولمة نحو أفاق أكثر رحابة و تطلعاً بالمجتمع نحو أفاقه الجديدة , لذلك كان من الأوفق أن نستبدل مصطلح التربية الفنية بمصطلح " الثقافة البصرية " , و أن نطوي دفة الماضي متطلعين و مستشرفين حركة الحاضر و أفاق المستقبل .

لقد فرضت العولمة التوسع بسوق العمل كما تنص الاتفاقات الدولية , فلم يعد سوق العمل التنافسي محلياً , و لكنه سوق مفتوح عالميا , قوامه المقدرة علي الأداء و الدقة في العمل و العلاقات العامة النامية , و الأسعار , و أخيراً التوجه إلى مكان العمل مهما بعدت المسافات , فنحن نحيا في قرية صغيرة .

مجالات العمل التي تؤهل الكلية الخريج للعمل بها :

- مصانع (خزف – نحت – أخشاب – معادن) .
- مؤسسات الدعاية و الإعلان و الإعلام(تصميم - طباعة – فنون الجرافيك و الميديا) .
- مؤسسات الديكور الداخلي و الخارجي (فنون ما بعد الحداثة) .
- مستشفيات (علاج بالفن) .
- دور رعاية اجتماعية – مؤسسات المجتمع المدني - (تأهيل بالفن) .
- مدارس (تربية فنية و تدريس الفنون) .
- رعاية شئون الطلاب بالمدارس و الجامعات (كليات و معاهد) (رعاية الموهوبين و الجانحين فنياً) .
- التأهيل المهني (أشغال الجلود – و الحرف البيئية – و النسيج اليدوي) .
- التأهيل الاجتماعي لذوي الحاجات الخاصة (علاج بالفن) .
- التأهيل للعمل في مجالات الصناعات الصغيرة (القدرة على إنشاء صناعات صغيرة و النجاح بها و المنافسة بالسوق .
- العمل بالقطاع المتحفي و الأثري و التثقيف بالفن و الحضارات .

المجالات البحثية التي يمكن للكلية المشاركة فيها :

هي كل المجالات التي يصلح خريج الكلية للعمل بها , لحل المشكلات الميدانية التي تواجهه , أو لما يستجد من أحداث في السوق و الاتفاقيات الدولية , أو ما تعرضه المصانع و الشركات و مؤسسات العمل المدني من مشكلات .

على أن توجه البحوث اقتصادياً لصالح مؤسسات أو مسابقات دولية أو مشروعات أو لصالح تطور الكلية ذاتها .

مجال المعارض الفنية :

توجه الكلية الطاقات الإبداعية للطلاب و أعضاء هيئة التدريس , نحو إقامة معارض فنية , بهدف الاتجار الثقافي بالفن , و ذلك من خلال المناسبات الدولية و المسابقات و شركات التسويق العالمية .

من خلال تتبع الباحث لمشكلات البحث , خرج الباحث بعدة نقاط تمكن من تجاوز الخسارة و المديونية في قطاع كلية التربية الفنية جامعة حلوان , و هي :

توصيات البحث :

أولاً : ينبغي تحويل الكلية إلى قطاع إنتاجي :

حيث تقدم الكلية المنتجات التالية :

- المنتج الأولي للكلية :

هو الطالب المؤهل للعمل بسوق العمل ؛ و أن تساعد الكلية من خلال أنشطتها المختلفة على ضمان ذلك وفقاً لقواعد العلاقات العامة و آليات دراسة السوق .

- المنتج الثاني للكلية :

هو البحث العلمي , و أن تقوم الكلية بهذه الأبحاث لصالح جهات محددة و وفق أهداف تنموية واضحة , لا أن تترك موضوعات البحث على عواهلها , فتكون مضيعة للوقت و الجهد و المال .

- المنتج الثالث للكلية :

هو المعارض الفنية ؛ و هنا ينبغي أن تلم الإدارة بقواعد السوق الثقافية للفنون في العالم , و أن تكون المعارض مخططة و ممنهجة و مدروسة و مسوقة.

- المنتج الرابع للكلية :

هو الندوات الثقافية و الفنية , و هذه تستخدم في التسويق للكلية و للدعاية لها , و التعريف بها و بأنشتطها و إمكاناتها .

ثانياً : ينبغي إنشاء إدارة متكاملة وفق قواعد الجودة الشاملة , حيث :

تقع المشكلة في النظام المتبع في إدارة الكلية , و الذي يقوم على عميد للكلية و ثلاث وكلاء للدراسات العليا و شئون الطلاب و لشئون البيئة ثم إدارة للعاملين و للشئون المالية .

و هنا نرى استبدال هذه الهيئة بهيئة أمناء

تدير إدارة الكلية على وجه ربحي , و يجب أن يكون لهيئة الأمناء و رئيسها خطة إستراتيجية بالأهداف التي تقوم من أجلها كلية التربية الفنية , و أن تعمل على تحقيقها وفقاً لخطط حركية و مرحلية , و أن تكون قادرة على إنجاز المهام .

على أن تعاونها هيئة استشارية تشارك في متابعة أنشطة المشروعات للاستفادة من خبراتهم وتوجهاتهم .

و ذلك كله وفق قواعد إدارة الجودة الشاملة .

و ترأس هيئة الأمناء الإدارات التالية :

1 - إدارة للعلاقات العامة :

(و هي : إدارة تهتم بالعلاقات الاجتماعية , و السياسية , و الاقتصادية بين الكلية و العالم خارجها بما فيها المحلي و العربي و العالمي) . و تهتم بإنشاء (مشروعات تساهمية - Entrepreneurial projects) مع مؤسسات (الجهات الغير حكومية - NGOS) , من خلال أعضاء هيئة التدريس , و برامج النشاط الطلابي , و إقامة علاقات و روابط مع القيادات السياسية , والمستفيدين من التطوير في المجتمع المدني ؛ على أن يكون محور المخاطبات الأحزاب السياسية و شركات القطاع الخاص .

2 - إدارة للدعاية :

(تباشر الدعاية لأمكانات الكلية و لدورها الاجتماعي و دورها في إعداد الأجيال لسوق العمل و قدراتها في مجال تنمية الموارد البشرية ؛ كذلك قدراتها على حل مشكلات كثيرة من خلال الأبحاث العلمية) .

و ذلك بهدف إيجاد آلية لزيادة التمويل من خلال مشاركة (المجتمع المدني - Fund raising from Civil Servants) , و بالتعاون مع إدارة التسويق وإدارة العلاقات العامة لإيجاد رعاة و ممولين .

3 - إدارة للتسويق :

(التسويق هنا يشمل عدة محاور : محور مصاريف الطلاب , و محور الخدمات التي تلبي أحتياجات الطلاب داخل حرم الكلية , و محور المشاركات في المسابقات العالمية العلمية و الفنية , و محور التجارة الثقافية , و محور دراسة سوق العمل) .

و تقوم إدارة التسويق بالعمل بالتعاون مع خبراء التسويق , و وفق برامج دراسات الجدوى .

4 - إدارة للمحاسبية :

و تشمل الشئون المالية و إدارة المخازن و إدارة الورش و المعدات و الأجهزة , تحت مفهوم الجودة الشاملة .

5 – إدارة لتنظيم العملية التعليمية .

6 - إدارة علمية :

تختص بوضع المناهج و مواكبة كل تطور , و تهتم بالبحث العلمي بالاشتراك مع المستفيدين من هذه البحوث .

– و تهتم بإضافة مناهج لتخصص كلية التربية الفنية , مثل :

تكنولوجيا (الوسائط و الخامات – Materials)

في مجال الفنون :

- (فن الضوء - lomia art) و (علم الليزر – laser) و (فنون الهليوجرام – heliogram) .
- فن {الحركة (الميكانيكية و الالكترونية)- Kinetic art }.
- (فن النبات – plant art) فضم النباتات الحية و الطبيعية و المجففة للعمل البصري .
- (فن التجهيزات الفراغية _ instillation art) فضم الموسيقي باعتبارها صانعة للجو العام للعمل البصري .

- (فن الأداء – performance) فضم الأداء الحركي التمثيلي للأبدان البشرية الحية .
- (فن الكمبيوتر – computer art) .
- (فن الميديا – media art) و أسكربت الحركة , و (فن الفيديو – video art) .
- (فن البيئة – environmental art) و هو الفن الذي أهتم بنواحي البيئة القافية و رموزها و أنماطها السريعة الزوال .
- (فن المفهوم – conceptual art) و (فن المعني – meaning art) .
- (فن الخامات المختلطة – mixed media) و (فن التلصيق - collage) باستخدام الوسائط – assemblage art) و هما الدربان الذين يعنيان بمجرد الفكرة دون الاعتبار إلي أن تكون الوسائط المتعددة من صنع الفنان أو من ناتج الإنتاج الصناعي .

في مجال المواد ثقافية (العولمة):

- المؤسسات المالية الدولية .
- البنك الدولي .
- صندوق النقد الدولي .
- منظمة التجارة العالمية .
- الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS) .
- تجارة السلع من زراعية وصناعية (GATT) .
- حقوق الملكية الفكرية من أدبية وفنية وتقنية (TRIPS) .

- هيئة اليونسكو .

- الإدارة بالجودة الشاملة .
- التسويق و إدارة المبيعات .
- العلاقات العامة .
- إدارة المصارف .

– الاهتمام بالمجالات التالية :

- العلاج بالفن و إعادة التأهيل (مجالات / المتخلفين عقلياً - الصم و البكم – العميان – الأحداث - المدمنين – السرطان – المسنيين - الأمراض العقلية) .
- الفنون , و الإعلام , و الدعاية و الإعلان (مجالات / النحت و الخزف و التصميم و الرسم/ التصوير و أشغال الخشب و الجلد و المعادن و النسيج و الطباعة).
- التثقيف بالفن و العمل المتحفي (مجالات / النقد و التذوق الفني و تاريخ الفنون) .

– إعداد المناهج :

تعد المناهج وفق منهجية الساعات المعتمدة و ترفق بنسخ الكترونية مع الصور و الأفلام و المادة العلمية و تنشر علي الشبكة العنكبوتية .

– إضافة إلي تطوير المواد الفنية التالية لأهميتها :

- النحت و (تكنولوجيا الصب – casting) و تكنولوجيا الخامات القديمة و المستحدثة .
- الخزف و كيمياء الطلاءات و تكنولوجيا الأفران .
- الرسم و التصوير و تكنولوجيا التصوير.
- الطباعة و تكنولوجيا الطباعة .
- النسيج و تكنولوجيا النسيج .
- أشغال الجلود و تكنولوجيا الأداء .
- أشغال الخشب و تقنية العمل في الأخشاب.
- أشغال المعادن و تكنولوجيا التشغيل و فنون السبائك و طلاءات الميناء.

مع الإبقاء علي <u>التصميم</u> **لكن** كقسم خدمي و كخلفية لكل العلوم الفنية وكذلك مع الإبقاء على <u>قسم علوم التربية الفنية (الثقافة البصرية)</u> و <u>قسم النقد و التذوق و تاريخ الفنون</u> .

<u>و بالتالي فلابد من تحديد المناهج و محتواها , وفقاً لدراسة آلية السوق و حركته , و توزيعها إعتدالياً بما يمكن من إنتاج طالب - و ذلك ينطبق على طالب مرحلة البكالريوس و طالب الدراسات العليا – فيكون مؤهلاً و قادراً على العمل جيداً بالسوق , مما يعني تغيير لائحة الكلية تماماً , و انتهاج نهجاً علمياً مغايراً للحادث الآن .</u>

<u>المراجع :</u>

<u>أولاً المراجع العربية :</u>

1 - أميره حلمي مطر ؛ <u>" فلسفة الجمال "</u> ، دار المعارف , (1979) .
2 - شكري محمد عياد ؛ <u>" دائرة الإبداع : مقدمة في أصول النقد "</u> , دار الياس للطباعة و النشر , القاهرة , مصر , (1978) .

3 - زكي نجيب محمود ؛ " من زاوية فلسفية " , دار الشروق , بيروت , لبنان , (1979) .
4 - زكريا إبراهيم ؛ " فلسفة الفن : في الفكر المعاصر " , مكتبة مصر , القاهرة , (1966) .
5 - محمود شاكر ؛ " سكان العالم الإسلامي " ، مؤسسة الرسالة ، بيروت , (1976) .
6 - محمد طه بدوي ، " مدخل إلى علم العلاقات الدولية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (1972) .
7 - إسماعيل محمد السيد ؛ " الإدارة الاستراتيجية : مفاهيم وحالات تطبيقية " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، (1990) .

ثانياً : المراجع الأجنبية المترجمة :

8 - لويد جنسن ؛ " تفسير السياسة الخارجية " ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتي و محمد السليم سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، 1989 ,ص. (185) .
9 - توماس هيلين ، ديفيد هنجر ؛ " الإدارة الاستراتيجية " ، ترجمة محمود عبدالحميد مرسي ، و زهير نعيم الصباغ ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعويدة , (1990) .

ثالثاً : الرسائل العلمية :

10 - أمجد مصطفي أحمد ؛ " العلاقة بين المحتوي الفكري و النظم الإنشائية للنحت البارز المصري القديم : كمدخل لتدريس فن النحت بكلية التربية الفنية ", رسالة ماجستير جامعة حلوان – كلية التربية الفنية , القاهرة , (1993) .
11 - عبد السلام أبو قحف ؛ " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولى " ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، (2001) , رسالة دكتوراة منشورة .

رابعاً :المواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية :

http://www.almadapaper.com/sub/09-485/p19.htm12 -
http://www.almadapaper.com/sub/09-485/p19.htm13 -
http://www.foep.edu.eg/elrao2ya.htm14 -
15 - http://www.laes.org/pages%20arabic/a%20publications/apubyearbooks/ayearbook5/chap10.html
http://www.qaap.net/arabic/Board_ar.htm16 -
http://www.el-wasat.com/details.php?id=1785617 -
http://www.heepf.org.eg/17 -
18 –
http://server.egypt.com/egypt/egydirectory/detail/11081/ÕäÏæÞ-ãÔÑæÚ-ÊØæíÑ-ÇáÊÚáíã-ÇáÚÇáí.html
http://www.cu.edu.eg/Arabic/pmu/HEEPF.aspx19 -
http://www.fayoum.edu.eg/FUProjectsPage2.aspx20 -
http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-1.htm21-
http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-2.htm22 -
http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-6.htm23 -
24-
http://www.heep.edu.eg/download_center/pmu/Progress%20Report%20HEEP%2021%20November%202005%20Arab . ic%20Minister.ppt
http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-3.htm25 -
http://www.30yoomtechnologia.org/30yoom/article.php?id=5826 -
http://my.pathways.cu.edu.eg/myForums/ShowPost.aspx?PostID=33227 -
http://www.iraqcmm.org/cmm/n51/t22.htm28 -
http://www.thawra.com/data/ouruba/_culture.asp?FileName=1028159261200410250650212 9 -
30 - http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024944.pps
http://www.heepf.org.eg/arabic-heepf/heepf-6.htm31 -
http://www.annabaa.org/nbanews/60/603.htm32 -
http://www.id3m.com/D3M/ShowFilesFoldersText.php?Page=Events&tree_id=596&article_id=620833-
http://www.id3m.com/D3M/ShowFilesFoldersText.php?Page=Egy&tree_id=418&article_id=1399163 4-
http://forum.egypt.com/arforum/showthread-t_9395.html35-
http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=608836-
37-
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/EGYPTINARABICEXTN/0,,menuPK:491652~pagePK:141132~piPK:141121~theSitePK:491642,00.html
38-
http://web.worldbank.org/external/projects/main?pagePK=64283627&piPK=64711326&theSitePK=3319423&menuPK=3323671&Projectid=P056236

خامساً :المراجع الأجنبية :

39 - Huxtable , Neil ," Small Business Total Quality " , Chapman & Hall, London , 1995 , P.(3) .
40 - Brickley, James A., & Clifford W. Smith & Jerold L. Zimmerman , " Managerial Economics and Organizational Architecture " , Irwin & McGraw-Hill, Boston , U.S.A. , (1997) .
41 -Claillaud, Bernard, & Bruno Jullien, "Managerial Incentives Based on Acquisitions of Information" , Journal of Economics & management Strategy, Vol. 4, Number 3, Fall, , (1995) .

سادساً : المجلات و الدوريات :

42 - مازن شيحا ؛ " تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية " ، آفاق اقتصادية ، المجلد 22 ، العدد 88 ، السنة (2001) .
43 - مجدي عبد الله شرارة ؛ " أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة : دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان " ، آفاق اقتصادية ، المجلد 21، العدد 85 ، السنة (2001) .
44 - محمود الحمصي ؛ " خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة لآراء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980 " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ت1 ، (1980) .